

البحث الخامس

تقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)

Evaluating of Economic Integration Experiences between Arab countries during the period (1990-2020)

د. علاء بسيوني عبدالرؤف

مدرس الاقتصاد- كلية التجارة بنين- جامعة الأزهر

ملخص البحث:

اهتم البحث بدراسة تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ وذلك للوقوف على أسباب عدم نجاحها على النحو المرغوب وأهم مقوماتها ومعوقاتها. وتوصل البحث إلى أن فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يرجع إلى عدد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، ومن أهم المعوقات الاقتصادية عدم قيام تجارب التكامل الاقتصادي بين هذه الدول على أسس اقتصادية، حيث كان الباعث في التكتلات العربية هو فكرة القومية العربية والرغبة في التواجد والمحاكاة أو توافق الإطار السياسي للدول، بالإضافة إلى تماثل هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات والواردات، والتبعية الاقتصادية والمالية، وسيادة نمط الإنتاج الأولي، والاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء، وهذا ما أدى إلى ضعف الحافز الاقتصادي وعدم جدية الدول الأعضاء في العمل على نجاح التكامل، فضلاً عن عدم تنسيق السياسات الاقتصادية، وضعف البنى التحتية ووسائل الربط بين هذه الدول، وعدم جاهزية عناصر الإنتاج، وتفضيل الدول ذات الفوائض المالية استثمار أموالها خارج منطقة التكامل. هذا بالإضافة إلى العديد من المعوقات السياسية والتنظيمية. وقد اهتم البحث بسبل علاج هذه المعوقات، ورسم إطار عام لعلاج المعوقات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية لدعم جهود التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

الكلمات الدالة: التكامل الاقتصادي، الدول العربية، التجارة العربية، الاستثمارات العربية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقات التنظيمية.

Abstract:

The research interested in studying the economic integration experiences between Arab countries during the period 1990-2020, in order to find out the reasons for their lack of success as desired, and the most important components and obstacles. The most important economic obstacles are that the economic integration experiences between Arab countries were not based on economic foundations, as the Arab blocs were motivated by the idea of Arab nationalism and the desire to exist, imitation or compatibility with the political framework of countries, in addition to the similarity of production structures and the structure of exports and imports, economic and financial dependency, and the rule of the pattern Primary production and structural imbalances in the economies of member states, which led to weak economic stimulus and lack of seriousness of member states to work for the success of integration, in addition to lack of coordination of economic policies, weak infrastructure and means of linking between these countries, lack of readiness of production elements, and preference for states those have financial surpluses to invest their investments outside the integration area. This is in addition to many political and organizational obstacles. The research focused on the ways to treat these obstacles and drew a general framework for treating economic, political and organizational obstacles, to support economic integration efforts between these countries.

Keywords: Economic Integration, Arab countries, Arab trade, Arab Investments, Economic obstacles, Political obstacles, Regulatory obstacles.

مقدمة :

يُنظر إلى التجارة الدولية على أنها محرك النمو لكل من البلدان النامية والمتقدمة، ونظراً لأن التجارة العالمية الحرة ليست إمكانية واقعية، يُنظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه تحرك نحو التجارة الحرة (Karakaya, 2002: p. 2). وقد برز مصطلح التكامل الاقتصادي كظاهرة جديدة تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي بداية النصف الثاني من القرن العشرين، كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف

الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، حيث اندفعت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية والانضمام إليها، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وما ارتبط بها من تحرير التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. كما ظهر عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكيتين، وأفريقيا. وقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر، وأصبحت تضم بمختلف صورها أكثر من ٧٥٪ من دول العالم، وحوالي ٨٥٪ من سكان العالم، وتسيطر على حوالي ٨٥٪ من التجارة العالمية (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص ٥). وقد كانت الدول العربية من أوائل الدول التي سعت إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ تأسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وبالرغم من ذلك فإن جميع محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم يكتب لها النجاح، فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية، وانشغال الدول العربية بالحروب مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والعديد من الأسباب الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم قيام اتفاقيات التكامل على أسس موضوعية .. الخ.

ويحاول هذا البحث دراسة وتقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية للوقوف على أهم المعوقات التي أدت إلى فشلها، وسبل معالجتها أو الحد منها، حتى تسهل قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والاستفادة من ميزات التكامل الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تعاني الدول العربية من فشل في تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بالرغم من قيامها بالعديد من المحاولات منذ منتصف القرن العشرين، وتوافر العديد من المقومات التي يمكن أن تساهم في تحقيق هدف التكامل الاقتصادي، وهذا ما يجعل اقتصادات الدول العربية أكثر تعرضاً للآثار السلبية للعولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد (خاصة وأن هذه الدول تتصف بأنها دول نامية، وأن التوازن الدولي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يميل في غير صالح الدول النامية وفي صالح الدول المتقدمة).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية للتعرف على أهم مقوماتها، ومعوقاتها، ومحاولة وضع حلول لهذه المعوقات حتى تتمكن الدول العربية من إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها، للحد من آثار العولمة الاقتصادية على اقتصاداتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة استكشاف أهم مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠، ودراسة سبل معالجة هذه المعوقات حتى تتمكن الدول العربية من إقامة تكتل أو تكامل اقتصادي فيما بينها، من الممكن أن يكون اللبنة الأولى لتحقيق الوحدة الاقتصادية أو

السياسية بينها، ويساعدها على تجنب الآثار السلبية المترتبة على تطبيق اتفاقية التجارة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضرورة إقليمية في ظل سيادة التكتلات الإقليمية بكافة مناطق العالم مثل: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، واتحاد دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا- المحيط الهادي (أبيك)، والسوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية (ميركوسور)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، والاتحاد الأوروبي، ولم تقتصر تلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مجموعات الدول المتجاورة، بل شملت أيضاً الدول غير المجاورة، مثل تكتل "البريكس" (BRICS)، الذي يجمع بين البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

فرضيات البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية التالية: يرجع فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي لا تزال قائمة حتى الآن.

ويتفرع عن هذه الفرضية التالية:

يُعزى انخفاض حجم التجارة البينية، وضآلة حجم تدفقات الاستثمارات بين الدول العربية إلى تماثل الهياكل الإنتاجية من ناحية، وضعف بيئة ومناخ الاستثمار في تلك الدول من ناحية أخرى.

منهج البحث:

تم الاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي، والاستنباطي، التاريخي، والوصفي وذلك لدراسة وتحليل تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية للوقوف على أهم مقوماتها ومعوقاتها، وسبل علاج معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حتى تتمكن هذه الدول من إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها والاستفادة الاقتصادية منه.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي (الإطار المفاهيمي والأهداف - ركائز النجاح والمعوقات): ويهدف هذا المبحث إلى دراسة موضوع التكامل الاقتصادي في إطاره النظري: للتعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي والأساس الفكري له، ومراحل، وأهدافه، وركائز نجاحه، ومعوقاته.

المبحث الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية: ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم تجارب التكامل بين الدول العربية خلال الفترة 1990-2020 للوقوف على أهم مقوماتها، واستعراض مؤشرات التجارة والاستثمارات العربية البينية وما أدت إليه اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وسبل العلاج: ويهدف إلى رصد وتحليل معوقات التكامل الاقتصادي، ومحاولة البحث عن أهم الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، للاستفادة من ميزات التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول

ماهية التكامل الاقتصادي (الإطار المفاهيمي والأهداف - ركائز النجاح والمعوقات)

يمكن التعرف على ماهية التكامل الاقتصادي من خلال دراسة مفهومه والأساس الفكري له، وأهم مراحل، وأهدافه، وركائز نجاحه، ومعوقاته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم التكامل الاقتصادي.

تتعدد المفاهيم والتعريفات للتكامل الاقتصادي شأنه شأن العديد من الموضوعات والمصطلحات في العلوم الاقتصادية والإنسانية بصفة عامة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

§ **التكامل الاقتصادي**: يُعرّف على أنه إزالة التمييز بين الشركاء الاقتصاديين (الدول الأعضاء)، وتشكيل وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية. (Bela Balassa, 1976: p. 17)

§ **التكامل الاقتصادي**: هو نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصادات الدول الأطراف طبقاً لتخطيط تنموي لاقتصاديات هذه الدول، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، من خلال الاستغلال الأمثل والمشارك للموارد الاقتصادية المتاحة في كل منها، ويؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر لتبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها. (رعد حسن، ٢٠٠٢: ص. ٤٦)

§ **التكامل**: هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة في اتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بين مجموعة من الدول، بهدف خلق مصالح للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي. (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٢٠)

§ **التكامل الاقتصادي**: يمثل عملية بناء مجال اقتصادي إقليمي تتفاوت حولها رغبات بعض البلدان، التي تدعو الحاجة إلى أن تتعاون فيما بينها، من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية. (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٢٠)

§ **التكامل الاقتصادي**: هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض حرية التجارة بين مجموعة من الدول، وفي مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، والعقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال، وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما تتجه إليه الدول الأعضاء من تنسيق بين سياساتها الاقتصادية. (عبدالرحمن رواج، ٢٠١٣: ص. ٥)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي، حيث أن التعاون يعنى العمل على تقليل التمييز أو محاولة إزالة العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقات التجارية، أما التكامل فيعني إلغاء التمييز وإزالة العقبات باتباع مراحل محددة تنتهي إلى الوحدة الاقتصادية. (زهيرة عبدالحميد، ٢٠١٠: ص. ٤٩)

ويرى الباحث أن التكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة في اتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بين مجموعة من الدول، ترضها الحاجة إلى التعاون من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية، ويتم بمقتضاها إزالة كافة القيود والعقبات التي تعترض حرية التجارة بين الدول الأعضاء، وفي مقدمتها القيود الجمركية وغير الجمركية، والعقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما تتجه إليه الدول الأعضاء من تنسيق بين سياساتها الاقتصادية طبقاً لتخطيط تنموي لاقتصادات هذه الدول. فالتكامل يتضمن فعل شئ واحد مؤكد هو مجال اقتصادي محدد وتفكير اقتصادي. (Liviu C. Andrei, 2012: p. 56)

ثانياً : الأساس الفكري للتكامل الاقتصادي.

شهد الفكر الاقتصادي العديد من التطورات في مجال تأطير وتأسيس التكامل الاقتصادي وسماته ومراحله ومتطلبات كل منها، وفيما يلي عرض لأهم المدارس التي تصدت لهذا الأمر:

أ. **المدرسة الاتحادية** : ينصب تفكير أنصارها حول إقامة دولة اتحادية على اقليم تتمتع الفئات الاجتماعية القاطنة به بدرجة عالية من التشابك في المصالح (الحركة من أعلى لأسفل)، حيث يتم السعي إلى إقامة دولة اتحادية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، تحتفظ فيها كل دولة من دول الاتحاد بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقاً لما يتفق عليه المجلس الأعلى للاتحاد، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين: (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص. ٩)

- أن يكون هناك شعور لدى مختلف الفئات الاجتماعية بأن الاتحاد المزمع تكوينه قادراً على تحقيق قدر أكبر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه كل دولة منفردة، حيث يتم إيجاد حلول إقليمية لمشكلات كانت تعالج في السابق على مستوى الدولة. (توفيق الحضار، خالد السحاتي، ٢٠١٧: ص. ١٣)
- رفض عدد كبير من فئات المجتمع خضوع حكوماتها الوطنية لتسلط فئات بعينها في المجتمع ترى أنها لا تسعى إلا لتعظيم مصالحها الشخصية على حساب مصالح باقي الفئات، ويدعم ذلك أيضاً صراعات تلك الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة فيما بينها، بحيث يصبح الحافز نحو الاتحاد هو رفض الفئات الاجتماعية الأكثر عدداً لهذا التسلط، ومن ثم الانحياز لخيار التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

ب. **المدرسة التدرجية** : يرى أنصار هذه المدرسة عدم التحرك نحو تأسيس سلطة مركزية، بل التحرك نحو تأسيس أطر تنظيمية تتولى التعامل مع الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية المسيطرة داخل كل دولة. ويرى أصحاب هذه النظرية (كارل دويتش) أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتجعلها تشعر بتخوف كبير من عواقب فقدانها سيادتها الوطنية، أو خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق، حيث يعمل هذا الأسلوب على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام

باطار مؤسسي معين أو مراحل محددة، بمعنى إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها لإنجاز التكامل أو الاتحاد في المستقبل. (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص. ٩)

ج. **المدرسة الوظيفية** : تبلورت أفكار هذه النظرية الوظيفية عبر فكر الباحث البريطاني Mitrany David الذي رأى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم فإن إقامة مؤسسات للتعاون بين الدول في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحيدة سياسياً، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الدول الأمراض، تجذب إليها الكثير من المؤيدين لأنها تضمن السلم، وتساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية. (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص. ١٠) كما ترى هذه النظرية أن بدء التعاون في مجالات محددة وبشكل تدريجي سيؤسس للتعاون في مجالات أخرى، بمعنى أن التكامل في قطاع تقني واحد قد يساهم في تحقيق التكامل في المجالات التقنية الأخرى ذات العلاقة (توفيق الحفار، خالد السحاتي، ٢٠١٧: ص. ١١) أي أن التكامل هو نتاج مسار تراكمي بشرط أن تكون مرجعية التكامل هي المنافع المتبادلة والشعور المتبادل بالحاجة إلى هذا التعاون.

وقد تطورت تلك النظرية لتصبح النظرية الوظيفية الجديدة، والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، مستندة إلى أفكار العديد من الباحثين الذين أكدوا على أن فرص النجاح في تحقيق التكامل إقليمياً أكثر حظاً من تحقيقه دولياً. وذلك تأسيساً على المحددات التالية: (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص. ١١)

- الثقافة المشتركة التي تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية.
- وفرة وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة، وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك ورفع مستوى رفاهية المجتمع.
- وجوب إشراك/إدماج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية، مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها صياغة واتخاذ الحد الأدنى من القرارات، لتشكل مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، ويكون للبعد المؤسسي فوق الوطني موقعاً محورياً في وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة للحكومة الإقليمية، تبدأ باليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة اتخاذ القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحريك التدفقات الاقتصادية بدءاً بالتجارة ورؤوس الأموال ثم حركة الأفراد، ثم الوصول إلى الجانب المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية. وبذلك تكتسب الحركة التكاملية ما يسمى بالأثر الانسيابي لعملية التكامل. (نواف أبو شمالة، ٢٠١٦: ص. ١١)

هذا وتعد الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، كما أن أحد المُسَلِّمات الرئيسية لها وجود مجتمعات ديموقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار محصلة ديناميكية للعلاقات بين القوى والتحالفات السياسية ومجموعات المصالح في الدول الداخلة في التكامل. (نصيف يوسف، ١٩٨٥: ص. ٢٨٠) وهذا ما يمكن اعتباره نقطة سلبية عند الحديث عن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية التي لا يتشكل القرار فيها وفق هذا المفهوم.

ثالثاً : مراحل التكامل الاقتصادي.

يمر التكامل الاقتصادي بالعديد من المراحل يمثل كل منها شكل جديد من أشكال التكامل الاقتصادي، ويحاول البحث القيام بعرض سريع لأهم مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي وما يعنيه كل منها من درجة التكامل، وذلك على النحو التالي:

أ. **نظام التجارة التفضيلية** : الذي يشمل تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء دون إلغائها بشكل كامل، ووفق هذا النظام يكون من حق كل دولة من الدول الأعضاء صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية مع الدول الأخرى دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء. (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٢٣)

ب. **منطقة التجارة الحرة** : وهي مرحلة متقدمة عن نظام التجارة التفضيلية حيث يتم فيها إلغاء كافة العقبات الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية مع الدول غير الأعضاء. (محميا على زيتون، ٢٠١٠: ص. ١٩) وتشترط هذه الاتفاقيات شهادة منشأ للسلع الداخلة في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لإثبات أنها قد أنتجت في الدولة المُصدرة منعاً للتلاعب، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع من خارج المنطقة من خلال إحدى الدول الأعضاء ذات التعريف الجمركية الأقل ثم إعادة تصديرها للدول الأعضاء ذات التعريف الجمركية الأعلى. (عبدالرحمن رواج، ٢٠١٣: ص. ٨)

ج. **الاتحاد الجمركي** : يتضمن نفس الميزات في منطقة التجارة الحرة بالإضافة إلى وجود تعريف جمركية موحدة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي. ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يقيد حرية الدول الأعضاء في عقد اتفاقات تجارية مع الدول غير الأعضاء أو تجديدها إلا بموافقة الدول الأعضاء، ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي. (عبدالرحمن رواج، ٢٠١٣: ص. ٩) ويعني الاتحاد الجمركي أن الأعضاء يطبقون نفس التعريفات على البضائع المستوردة إلى أراضيهم من بقية العالم، ولا يطبقون أي تعريفات داخلية بين الأعضاء، ويعتبر الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي متطوراً للغاية فهو يطبق بالفعل مجموعة واسعة من القواعد المشتركة على الواردات والصادرات، وأزال تماماً جميع الضوابط بين أعضائه. (European Commission, 2014: p. 3)

د. **السوق المشتركة** : اتفاقية رسمية يتم فيها تشكيل مجموعة بين عدة دول تتبنى تعريفية خارجية مشتركة، وتسمح فيها البلدان أيضاً بالتجارة الحرة والحركة للعمالة ورأس المال بين أعضاء المجموعة، وتهدف هذه الترتيبات التجارية إلى توفير منافع اقتصادية محسنة لجميع أعضاء السوق المشتركة. (CFI Education Inc, 2021) فهي تشمل جميع مميزات الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. (زهيرة عبد الحميد، ٢٠١٠: ص. ٥٠) وغالباً ما يُعتبر الاتحاد الأوروبي (EU) النموذج العالمي لبناء سوق محلي يقيس نجاح (أو فشل) اتفاقيات

التكامل الإقليمي الأخرى عن طريق قربها أو بعدها عن هذا النموذج. (Gabriele Orcalli, 2018: p. 35)

هـ . **الوحدة الاقتصادية** : يتم فيها إزالة القيود على حركة تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وإزالة التباين بين الدول الأعضاء، بهدف إقامة هيكل موحد متكامل تجاه العالم الخارجي. (بلقاسم طراد، ٢٠١٣: ص. ٥)

و . **الاتحاد النقدي** : وهو مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وينقسم الاتحاد النقدي إلى ما يلي:

١ . **الاتحاد النقدي جزئي** : وهو يمثل صوراً من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة لدول التكامل الاقتصادي.

٢ . **الاتحاد النقدي كامل** : وهو الذي يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة لدول التكامل الاقتصادي، لتحل محل عملاتها المحلية في جميع وظائف النقود.

ز . **الاتحاد الاقتصادي التام** : تمثل آخر مراحل التكامل الاقتصادي، ويتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية تحل محل شخصية الدولة السابقة، وتتطلب هذه المرحلة إنشاء سلطة اقتصادية موحدة تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، يتم فيها تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالسياسة المالية، والسياسة التجارية، وأسواق العمل. (بلقاسم طراد، ٢٠١٣: ص. ٥-٦) هذا وقد يساعد الاتحاد النقدي بمجرد إنشائه في التنسيق الداخلي للسياسات الاقتصادية وتزامن دورات الأعمال. (Marek Dabrowski, 2019: p. 14)

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد أنواع للتكامل الاقتصادي من أهمها: التكامل الأفقي؛ الذي يعني الاندماج الجزئي أو الكلي للمنشآت التي تتخصص في إنتاج سلعة وذلك على مستوى الدول الأعضاء. والتكامل الرأسي؛ الذي يعني اندماج المنشآت في علاقات تشابكية أمامية وخلفية لإنتاج سلعة ما سلعة وذلك على مستوى الدول الأعضاء. (شعبان فهمي، ٢٠١٠: ص. ٦)

رابعاً : أهداف التكامل الاقتصادي.

يقوم أي كتل اقتصادي على العديد من الأهداف والدوافع التي قد تكون اقتصادية أو غير اقتصادية، مثل الدوافع السياسية والاجتماعية والعسكرية والقومية والثقافية، ويمكن التعرف على أهم هذه الأهداف والدوافع من خلال ما يلي:

أ . الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي :

هناك العديد من الأهداف الاقتصادية لدخول الدول في كتلات اقتصادية من أهمها ما يلي:

١ . الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل، ووفورات الإنتاج بالحجم الكبير؛ حيث يتسع

- حجم السوق أمام منتجات كافة الدول الأعضاء، مما يسمح لها بالاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ووفورات الحجم الكبير على المستوى الدولي. (حامد عبيد، ٢٠١٢: ص. ٦٤٣)
٢. يساعد على التخصيص الأمثل للاستثمارات والموارد المتاحة: حيث تتجه الموارد المتاحة في كل دولة من الدول الأعضاء إلى إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية. (يوسف بادي، ١٩٨٩: ص. ٣٧)
٣. تيسير سبل الاستفادة من عناصر الإنتاج ومهارات الفنيين والأيدي العاملة الموجودة بالدول الأعضاء: من خلال إزالة العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.
٤. اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: سواء من خلال الترتيبات التي تشجع تدفق الاستثمارات البينية بين الدول الأعضاء، أو من خلال ما توفره اتفاقيات التكامل الاقتصادي من مزايا اقتصادية تعمل على جذب استثمارات أجنبية لدول التكامل الاقتصادي، مثل اتساع حجم السوق، وتوافر عناصر الإنتاج بصورة أكبر، وتوافر العمالة الماهرة، وغيرها. (عبدالرحمن رواج، ٢٠١٣: ص. ٧)
٥. التقليل من الاعتماد على الخارج، والحد من أثر التقلبات الاقتصادية: حيث تتكامل الدول الأعضاء فيما بينها في الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، مما يمكن كل منها من تقليل الاعتماد على الدول غير الأعضاء. كما أن اتساع حجم السوق يعمل على الحد من أثر التقلبات الاقتصادية وحالة الركود التي قد تصيب اقتصاد أي دولة من الدول الأعضاء. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٦)
٦. رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث يتم رفع القيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى حصول المستهلكين داخل كل دولة على العديد من السلع والخدمات المستوردة بأسعار منخفضة ويزيد من مستوى دخولهم الحقيقية. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٧) كما أن اتساع حجم السوق، وحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وحصول المنتجين في كل دولة على المزيد من الأرباح، وفتح أسواق العمل أمام العمال وحصولهم على معدلات أجور مرتفعة، مما يؤدي إلى رفع مستوى رفاهية المواطنين داخل كل دولة.
٧. حماية اقتصادات الدول الأعضاء من بعض المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة الانخراط المنفرد في النظام الاقتصادي الدولي، والحد من أثر الاضطرابات والأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تنشأ في المجتمع الاقتصادي أو السياسي الدولي. (حامد عبيد، ٢٠١٢: ص. ٦٤٣)
٨. تحسين الموقف التفاوضي لدول التكامل في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: خاصة في المساومات التجارية، مما يمكنها من فرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصاداتها مجتمعة. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٤)

٩. توفير بعض المزايا التي تساعد الدول الأعضاء على القيام بعملية التنمية الاقتصادية؛ حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء بعض الإمكانيات الاقتصادية الجديدة، (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص ١٦) مثل اتساع حجم السوق، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتنويع الإنتاج، وتوفير فرص عمل داخلياً وخارجياً لأعضاء المجتمع، مما يساعد على تحفيز معدل النمو، وتحقيق التنمية الاقتصادية. (عبدالرحمن روابح، ٢٠١٣: ص ٦ - ٧).

ب. الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي:

هناك العديد من الأهداف السياسية لدخول الدول في كتلات اقتصادية من أهمها ما يلي:

١. توثيق العلاقات السياسية بين الدول الداخلة في التكامل الاقتصادي.
٢. تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية؛ فعلى سبيل المثال كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص ١٢)
٣. تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية؛ فقد يكون الهدف الأساسي من قيام التكتل الاقتصادي هو الوصول إلى شكل معين من الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء. (حنيش الحجاج، ٢٠١٢: ص ٣٣ - ٣٤)

خامساً: شروط ومتطلبات نجاح التكامل الاقتصادي.

هناك العديد من الشروط والمتطلبات التي ينبغي توافرها حتى يكتب النجاح لمشروع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وهذا ما يمكن عرضه على النحو التالي:

أ. شروط ومقومات نجاح التكامل الاقتصادي:

خلصت العديد من الدراسات إلى أن نجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يتوقف على مجموعة من الشروط التي تعمل على تجنب الفشل، وأن هناك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي إذا توافرت كانت بمثابة عوامل مساعدة على نجاح التكامل الاقتصادي، ومن أهم هذه الشروط والمقومات ما يلي:

١. التقارب الجغرافي: الذي يعد من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي نتيجة لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والعمالة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى دوره في خفض تكاليف النقل، في حين أن التكامل الاقتصادي بين الدول المتباعدة جغرافياً، يعد أكثر تكلفة من حيث الجهد والمال. (كمال مقروس، ٢٠١٤: ص ٢٦)
٢. توافر الإرادة السياسية: حيث أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، وأي اتفاق للتكامل الاقتصادي دون توافر هذه الإرادة فإنه مجرد حبر على ورق، لذلك يجب على جميع الدول الداخلة في التكامل الاقتصادي التأكد من توافر

هذه الإرادة، كما يجب على كل بلد أن يقبل ببعض التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك. (فلاح خلف، ٢٠٠٩) وكذلك يجب توافر الثقة بين الدول الأعضاء، واقتناع الرأي العام والهيئات الاقتصادية بهذه الدول بأهمية التكامل بينها، حتي يتسنى لكل منها القيام بواجباته وبذل الجهود لإنجاح التكامل الاقتصادي. (السعيد بوشول، ٢٠٠٩: ص. ١١)

٣. التجانس بين اقتصاديات الداخلة في التكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصادات دول ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، بمعنى عدم وجود اختلاف صارخ بين النظام الاقتصادي المتبع في كل دولة، وتكاملها هنا يعني خلق فضاء حقيقي متضامن حيث لا وجود للخلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى. (السعيد بوشول، ٢٠٠٩: ص. ١١)

٤. توافر البنية الأساسية ووسائل النقل والاتصال: حيث أن عدم توافر البنية الأساسية ووسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصادياً يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينها، ويصعب من تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الجدوى الاقتصادية للتكامل بينها. (كمال مقروس، ٢٠١٤: ص. ٢٧)

٥. ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء: حيث يجب العمل على توفير الظروف التي تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وكذلك السماح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنسيق المستمر بين الدول الداخلة في التكامل، والذي يتناول ما يخص التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وكذلك الأوضاع الاجتماعية، وسياسة الاستثمار. (نوال شحاب، ٢٠١٠: ص. ٣٢) وهذا ما يتطلب تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، وتكوين أجهزة متخصصة، ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية. (غربي ناصر، ٢٠١٥: ص. ٤٨ - ٤٩)

٦. تناسب القيم الثقافية والاجتماعية للدول الداخلة في التكامل: حيث أن الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية تكون أكثر قدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي، أما الاقتصادات المتعارضة في القيم والنظم الثقافية والاجتماعية فإنها قد تواجه بعض المشكلات التي تقلل من احتمالات نجاح التكامل. (غربي ناصر، ٢٠١٥: ص. ٥٠) حيث أن توافر بعض المقومات مثل وحدة الدين، واللغة، والشعور بالقومية المشتركة، تعد من العوامل الداعمة لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، والتي من شأنها إزالة بعض العقبات التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي، وتكوين رأي عام مجتمعي يدافع باتجاه الوحدة الاقتصادية والسياسية والتكامل الاقتصادي. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص. ٤)

٧. تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وذلك لأن التخصص يجعل اقتصاديات

الدول المتكاملة تعتمد اعتماداً مباشراً على بعضها البعض، ويؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها، مما يزيد من الإحساس بجدوى التكامل الاقتصادي. كما أن عدم التخصص يجعل الجهاز الإنتاجي في الدول المتكاملة متشابه، مما يفقدها ميزات التخصص وتقسيم العمل، ويحد من أثر التكامل الاقتصادي في تنشيط التبادل التجاري بين هذه الدول، ويقلل من الجدوى الاقتصادية للتكامل الاقتصادي. (سعاد يحيى، ٢٠١٣: ص. ١٦)

٨. وجود العجز والفائض في اقتصادات الدول الأعضاء : حتى يتمكن كل منها من مجابهة العجز في قطاع ما بفائض هذا القطاع في الدول الأخرى، وكذلك إمكانية تصريف الفائض لديها من منتجات القطاعات الأخرى في أسواق الدول الأعضاء، (نوال شهاب، ٢٠١٠: ص. ٣٣) وذلك حتى يتوفر الدافع الاقتصادي للدخول في هذا التكتل الاقتصادي.

٩. توافر الموارد الطبيعية وجاهزية عناصر الإنتاج: حيث أن نجاح التكتل الاقتصادي مرتبط بتحقيق مكاسب اقتصادية للدول الأعضاء، وهذه المكاسب لن تتحقق إلا إذا استطاعت الدول الأعضاء الاستفادة من الميزات التي يوفرها التكامل الاقتصادي مثل اتساع السوق، وإمكانية الحصول على عناصر الإنتاج بتكلفة أقل، وتنشيط التجارة الخارجية .. وغيرها، (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٨) وهذه الاستفادة لن تتحقق إلا إذا كانت الدول الأعضاء تمتلك جزء من الموارد الطبيعية غير مستغل، بالإضافة إلى جاهزية عناصر الإنتاج للدخول في العملية الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات نتيجة التكامل واتساع السوق، وهذا يتطلب ضرورة توافر الأيدي العاملة المدربة، ورؤوس الأموال، ومرونة الانتقال من نشاط إنتاجي إلى آخر .. وغيرها، وإلا كانت الاستفادة من التكامل الاقتصادي محدودة.

١٠. توافر الموارد البشرية: القدرة على القيام بالعملية الإنتاجية واقتناص الفرص الاستثمارية، والاستفادة من الميزات التي يوفرها التكامل الاقتصادي، حيث يعد العنصر البشري هو العنصر الفاعل في الأنشطة الاقتصادية وغيرها. (حامد عبيد، ٢٠١٢: ص. ٦٤٣)

١١. توافر رؤوس الأموال: التي تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، والاستثمار، والتبادل التجاري بين الدول، مما يعمل على خلق المصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٢٦)

١٢. اتساع حجم السوق التكاملية: مما يترتب عليه إمكانية الزيادة في حجم التجارة البينية والاستثمارات بين الدول الأعضاء، وهذا ما يعني زيادة فرص نجاح التكامل الاقتصادي بين هذه الدول. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٩)

١٣. المصلحة المشتركة في التكامل الاقتصادي: حيث تنشأ العلاقات بين الدول على أساس المصلحة، كما تعد المصلحة هي الدافع الرئيسي لاتخاذ أي قرار اقتصادي، لذلك فإن توافر

المصلحة لأي مجموعة من الدول الأعضاء في قيام التكامل الاقتصادي، تعد من الدوافع والمقومات الرئيسية لنجاح التكامل الاقتصادي. لذلك يجب أن يقوم التكتل الاقتصادي على أساس المصلحة المشتركة والمشاركة توزيع المكاسب بين الدول الأعضاء دون استثثار أي منها بالحصول على الجزء الأكبر منها. (عبير فرحات، د: ص. ص. 18-19)

١٤. وجود مؤسسات مشتركة ذات كفاءة عالية تعمل على الدفع في مسار التكامل، ووضع إجراءات التكتل الاقتصادي موضع التنفيذ، وحل المشكلات التي تواجهه، (عبير فرحات، د: ص. ص. 18) وإظهار مزايا التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتكوين رأي عام مجتمعي يشجع على التكامل الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للظروف التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية، فقد اتجهت الأهمية النسبية لهذه الشروط إلى الانخفاض، حيث ظهرت صيغ حديثة للتكامل لا تخضع لتلك الشروط، فظهرت أشكال من التكامل تجمع بين عدد من الدول لا تنتمي إلى إقليم واحد، ولا تربطها لغة، أو تاريخ، أو ثقافة، وتختلف في درجة تقدمها الاقتصادي، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) والتي تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي، وانضمت إليها في وقت لاحق فنزويلا. (الهيئة العامة للإستثمار، 2021)

ب. متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي:

هناك العديد من المتطلبات والعوامل التي تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي، وتسريع وتيرته، وتحافظ على مصالح الدول الأعضاء، ويهدف البحث التعرف على أهم هذه المتطلبات للاستفادة منها في الحكم على مدى توافرها والأخذ بها في التجارب السابقة للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومدى تأثيرها على نجاح أو فشل هذه التجارب، ويمكن عرض أهم هذه المتطلبات على النحو التالي:

١. الإطار القانوني: حتى يتسنى النجاح لأي تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات كل من الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل. فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفوية أو أعراف قومية. ويجب أن يشتمل هذا الإطار القانوني على مجموعة من العناصر، منها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة. (رياض الفرس، 2009: ص. 2)

٢. الإطار المؤسسي: حيث أن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافياً لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بينهم في المستقبل، ولذلك توجد حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية بين

الدول الأعضاء. (رياض الفرس، ٢٠٠٩: ص. ٣) كما يجب أن يشمل هذا الإطار المؤسسي خلق المؤسسات الإدارية والتنظيمية، ولجان مشتركة دائمة تقوم بدراسة المشاريع والقطاعات المختلفة في الدول الأعضاء، وتوفير المعلومات الاقتصادية، والتنسيق بين السياسات الاستثمارية من أجل دعم وتنفيذ التكامل الاقتصادي. (خليفة مراد، ٢٠٠٦: ص. ٥١)

٣. وجود مصلحة مشتركة بين الدول الأعضاء: حيث أن نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية، فالتكامل يتطلب وجود مصلحة أو استثمارات مشتركة بين الأعضاء داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار. والمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات داخل التكتل على نحو يكفل توزيع الأعباء والمكاسب على جميع الأطراف، وإذا حدث خلل يتم معالجته. (خليفة مراد، ٢٠٠٦: ص. ٥١)

٤. إمكانية قيام تجارة بينية بين الدول الأعضاء: يعد العنصر الحاسم نجاح التكتل الاقتصادي هو مدى إمكانية وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، وعناصر إنتاج، وهو الهدف الذي من أجله يتم تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وغير التجارية فيما بين الدول الأعضاء، وتقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء. (رياض الفرس، ٢٠٠٩: ص. ٣)

سادساً: معوقات التكامل الاقتصادي.

هناك العديد من المعوقات التي إن وجدت أدت إلى تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وفي إطار دراسة معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يري البحث أهمية التعرف على معوقات التكامل الاقتصادي بصفة عامة للوقوف على مدى توافرها وتأثيرها على تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ويمكن حصر هذه المعوقات في ثلاث مجموعات رئيسية، هي: أسباب اقتصادية، وسياسية، وتنظيمية، ويمكن عرض هذه الأسباب على النحو التالي:

أ. الأسباب الاقتصادية:

تتمثل في وجود بعض الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول الداخلة في التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى ضعف الاستفادة من هذا التكتل، والحد من الجدوى الاقتصادية له، مما يعمل على إفشاله، ومن هذه الاختلالات ما يلي:

١. سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولي على اقتصاديات الدول الأعضاء، ومدى تجانس هيكل صادراتها ووارداتها، (أيمن صالح، ٢٠١١: ص. ٤٤) وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي الصناعة التي تحتوي على النصيب الأكبر من القيمة المضافة للمنتج (أي النصيب الأكبر من الأرباح والمكاسب).

٢. تفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول الأعضاء : مما يؤدي إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص.٥)
٣. عدم توافر شبكات النقل والمواصلات التي تربط بين الدول الأعضاء : مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع الداخلة في التبادل التجاري بين هذه الدول.
٤. مدى جاهزية الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج في الدول الأعضاء؛ لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات المترتبة على اتساع السوق والانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص.٥-٦)
٥. نقص المعلومات حول فرص الاستفادة من التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء : نتيجة عدم توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات عن ما تتميز به الأسواق في الدول الأعضاء من مزايا نسبية وما تحتاج إليه من سلع وخدمات.
٦. مدى امكانية التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء : التي تتوقف على درجة التباين بين النظم والسياسات الاقتصادية، والأنظمة التجارية والتشريعية.
٧. موقف الدول الأعضاء من ظاهرة التبعية الاقتصادية : حيث أن الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية لدوله أخرى خاصة إذا كانت من الدول غير الأعضاء في الغالب لا تستطيع التحرر من هذه التبعية بسهولة، مما يمكنها من الدخول في تكتلات اقتصادية ناجحة، (أيمن صالح، ٢٠١١: ص.٤٣) بالرغم من أن التكامل مع الدول الأخرى قد يكون أحد العوامل المساعدة على التخلص من هذه التبعية.
- ب. الأسباب السياسية : التي تتمثل في ضعف الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي، وعدم إدراك القيادة السياسية لجدوى التكامل الاقتصادي، والتخوف من التعدي على السيادة القطرية، وضعف الثقة بين الدول الأعضاء. (فوزية إبراهيم، ١٩٩٤: ص. ٢١٥)
- ج. الأسباب التنظيمية : حيث أن نجاح التكامل الاقتصادي يحتاج إلى إنشاء إطار مؤسسي واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتُسَنُّ تشريعات جديدة تعمل على حل الخلافات البيئية بين الدول الأعضاء. (رياض الفرس، ٢٠٠٩: ص.٣) ويؤدي افتقار نصوص اتفاقيات التكامل إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح الدول الأعضاء، إلى ضعف فرص نجاح التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني

تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ للتعرف على أهم مقوماتها، وتقييم هذه التجارب واستعراض أهم مؤشرات التجارة والاستثمارات العربية البينية وما أدت إليه اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي خلال هذه الفترة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

هناك العديد من الخصائص والصفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة بين الدول العربية التي تعد من مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول، ويمكن استعراض أهم هذه المقومات على النحو التالي:

أ. توافر الموارد الطبيعية: حيث تمتلك الدول العربية العديد من الموارد الطبيعية التي تتنوع لتشمل الموارد الزراعية، والثروة الحيوانية، والمعدنية، والمائية، ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز الذي يتحكم في الكثير من المرافق الحيوية للنقل والتجارة على مستوى العالم. (عبدالكريم محمد، ١٩٩٢: ص. ٢٠) حيث تبلغ مساحة العالم العربي ١,٤ مليار هكتار ويمتلك ٥٦,٥% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ٢٦,٧% من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز، بالرغم من أن مساحة العالم العربي تساوي ٩,٦% فقط من المساحة الكلية للعالم، بالإضافة إلى ٢٦,٩ مليون نسمة، وقوة عاملة بلغت ١٣٤ مليون عام ٢٠١٨، وكذلك احتياطات خارجية رسمية بلغت ١٠٢٩,٨ مليار دولار باستثناء الذهب النقدي. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ج) ولا شك أن توافر الموارد الطبيعية وتنوعها لدى الدول العربية يكسب كل منها ميزة تنافسية في إنتاج السلع التي تتوافر فيها عناصر إنتاجها بشكل كاف، مما يشجع على التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.

ب. توافر الموارد البشرية: القدرة على القيام بالعملية الإنتاجية واقتناص الفرص الاستثمارية، حيث يقدر عدد السكان في الدول العربية عام ٢٠١٩ بـ ٤٢٦,٩ مليون نسمة، وبلغ إجمالي القوة العاملة ١٣٤ مليون عام ٢٠١٨، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ج) وهذا ما يؤهل الدول العربية إلى الاستفادة من هذا المورد الهام خاصة إذا ما تم تأهيله وتغذيته بالمهارات والخبرات اللازمة لإدارة النشاط الاقتصادي، والاستفادة من الميزات التي يوفرها التكامل الاقتصادي، حيث يعد العنصر البشري هو العنصر الفاعل في الأنشطة الاقتصادية وغيرها.

ج. توافر رؤوس الأموال: التي تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، والاستثمار، والتبادل التجاري بين الدول، حيث أن هناك العديد من الدول العربية التي تمتلك كميات هائلة من رؤوس الأموال بفضل

الفوائض البترولية وما حباها الله به من موارد اقتصادية. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٢٦) وفي المقابل هناك دول أخرى تعاني من عجز في مواردها الاقتصادية وتحتاج إلى المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الفوائض يمكن استخدامها في تمويل الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية، مما يعمل على تحقيق المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

د. اتساع حجم السوق التكاملية: حيث يتسع حجم السوق العربية ليشمل حوالي ٤٢٧ مليون مستهلك عام ٢٠١٩، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ص. ٤١) وهذا ما يدل على اتساع السوق التكاملية بين الدول العربية، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي، وإمكانية الزيادة في حجم التجارة البينية والاستثمارات بين الدول الأعضاء، وهذا ما يعني زيادة فرص نجاح التكامل الاقتصادي بين هذه الدول. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ١٩)

هـ. توافر المقومات الثقافية والديموقراطية: حيث يتوافر لدى الدول العربية العديد من المقومات الثقافية والديموقراطية مثل وحدة الدين، واللغة، والشعور بالقومية المشتركة، (بلقاسم طراد، ٢٠١٣: ص. ٢٣) بالإضافة إلى وجود رأي عام مجتمعي يدفع باتجاه الوحدة الاقتصادية والسياسية والتكامل الاقتصادي. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص. ٥-٤) وهي من العوامل الداعمة لنجاح التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث أن من شأنها إزالة بعض العقبات التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي.

و. المصلحة المشتركة في التكامل الاقتصادي: هناك العديد من النقاط التي يمكن أن تفتح مجال العمل المشترك والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية منها ضمان حصول كل منها على احتياجاتها من عناصر الإنتاج، واتساع الأسواق أمام منتجاتها، وتعزيز القدرة التفاوضية للدول المتكاملة في مواجهة الدول والتكتلات الأخرى، وزيادة قدرة الدول الأعضاء على التأثير والتحكم في أسعار صادراتها من السلع الحيوية والمواد الأولية، (كمال مقروس، ٢٠١٤: ص. ٢٩-٣٠) وغير ذلك من الأمور التي يمكن أن تفتح المجال أمام للعمل المشترك وتوزيع المكاسب على الدول الأعضاء. ز. وجود بعض المؤسسات المشتركة يمكن أن تعمل على الدفع في مسار التكامل، ووضع إجراءات التكامل الاقتصادي موضع التنفيذ، وحل المشكلات التي تواجهه، وإظهار مزايا التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتكوين رأي عام مجتمعي يشجع على التكامل الاقتصادي، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن هناك العديد من اتفاقات التكامل بين هذه البلدان، والعديد من تجارب التكامل التي يمكن دراستها والاستفادة منها بالوقوف على عوامل فشلها وتجنبها.

أما عن مقومات ومعوقات الاستثمارات العربية البينية: فهناك عدد من المقومات غير الاقتصادية للاستثمارات العربية البينية من أهمها؛ وحدة اللغة والدين والتاريخ والحضارة، والمصير المشترك، والتقارب الجغرافي، وتشابه العادات والتقاليد، أما من حيث المقومات الاقتصادية فيمتلك الوطن

العربي إمكانات ضخمة سواء على الصعيد المادي والبشري، إضافة إلى اتساع حجم السوق، وهي تمثل مقومات اقتصادية أساسية لتشجيع انسياب الاستثمار بين الدول العربية، وذلك في حالة ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، هذا ويتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية البيئية ثالثة عوامل أساسية يمكن ايجازها فيما يلي: (خديجة بلحياي، ٢٠٢١: ص. ٥٦)

Ⓢ مدى توفر فرص جيدة للاستثمار تحقق عائداً مجزي يفوق ما تحققه الفرصة البديلة سواء بين دولة وأخرى أو قطاع وآخر.

Ⓢ توافر مناخ استثماري ملائم: يساعد على استقطاب رؤوس الأموال، ويعمل على زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية.

Ⓢ تقييم المخاطر غير التجارية في الدول المضيفة: ويقصد بها تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري مثل مخاطر: التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة... الخ.

ثانياً: تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

هناك العديد من تجارب التكامل التي قامت بها الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي، ويمكن استعراض أهم هذه التجارب على النحو التالي:

أ. تجارب التكامل بين الدول العربية :

هناك العديد من تجارب التكامل التي قامت بها الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية، وهذا ما يعكس اهتمام الدول العربية بالتعاون الإقليمي قبل تحقيقه على المستوى العالمي، وبناءً عليه نشأت العديد من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول من أهمها ما يلي:

١. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠ :

نصت هذه المعاهدة على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم عند الضرورة ليقترح على حكومات الدول الأعضاء (الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن) حينذاك ما يراه كضيقاً بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي العربي. (جامعة الدول العربية، دت: ص. ٣)

٢. مشروع الوحدة الاقتصادية العربية :

قامت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٣ بتشكيل لجنة من الخبراء تولت إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية العربية والخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك، وقد تم الانتهاء من هذا المشروع عام ١٩٥٧، ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٦٤، (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٢٩-٣٠) ولقد

كانت أهم أهدافه أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة؛ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والتراخيص واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية، وحقوق التملك والايضاء والإرث. (مجلة الرائد العربي، ١٩٦٢: ص.٣) وللوصول إلى تحقيق الوحدة تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي:

§ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد للتعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها، وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والتراخيص، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

§ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

§ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

§ تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص، وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة. وكذلك تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

§ اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف في المادتين الأولى والثانية، وعلى أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية. (مجلة الرائد العربي، ١٩٦٢: ص.٣) كما نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كهيئة دائمة تسعى لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية. ولكن سرعان ما تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ واتجهت نحو طريق آخر وهو السوق العربية المشتركة. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص.٣٠)

٣. السوق العربية المشتركة؛

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية اتفاقية السوق العربية المشتركة في ١٣ أغسطس ١٩٦٤ التي تضمنت برنامجاً زمنياً لتحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى، وتمثلت أهدافها في حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي،

وحرية النقل والترانزيت واستعمال الموانئ والمطارات المدنية. (تقي عبد سالم، ٢٠١١: ص. ٢٢) وقد تضمن قرار إنشاء السوق في مجال التبادل التجاري مجموعة من المبادئ والأحكام. وبالرغم من أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يعد خطوة متقدمة على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلا أن هذا القرار واجه العديد من الانتقادات من أهمها:

- أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد ظل في التطبيق مجرد قرار بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء يخلو من أي معالجة لسياسات الإنتاج وتنسيقها وربطها بسياسة التبادل التجاري.
- أن اشتراط اكتساب عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية كشرط لدخول السوق أدى الى عدم رغبة بعض الدول الانضمام إلى السوق.
- أن منح الدول الأعضاء الحق في استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم الجمركية أو تخفيضها أو تحريرها من القيود نقطة ضعف في الجدوى الاقتصادية للسوق.
- أن قرار إنشاء السوق اقتصر على مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة، لأنه لم يتضمن ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة من مقومات عامة مثل توحيد التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء في تعاملها التجاري مع باقي دول العالم. (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٢: ص. ١٦٣)

وقد انضمت لهذه الاتفاقية أربع دول عام ١٩٦٥ هي؛ مصر، وسوريا، والأردن، والعراق ثم انضمت لها ثلاث دول أخرى بعد اثني عشر عاماً هي؛ ليبيا، واليمن، وموريتانيا غير أن السوق العربية المشتركة طوال هذه الفترة لم تكن سوى منطقة تجارة حرة ولم تتطور، إلا أنها حققت زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، كما أنها ظلت قائمة حتى عام ١٩٨٠ حيث تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، وتوقفت باقي الدول الأعضاء في السوق عن تطبيق الاتفاقية بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣٠) وفي عام ١٩٩٨ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بشأن البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق الاتفاقية على ثلاث مراحل، يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات بين الدول الأعضاء ولكن هذه المحاولة لم تنجح.

٤. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

تم عقد هذه الاتفاقية في عام ١٩٨١ وتم التوقيع عليها من إحدى وعشرين دولة، وتهدف إلى إعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، وتصنيف المنتجات الصناعية وفقاً لقوائم تحددها مفاوضات جماعية. كما نصت هذه الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت

اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية تنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية، (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣٠) وقد استهدفت هذه الاتفاقية تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

§ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقاً للأسس التالية: تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية، والتخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى، وتوفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة، وتحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات الثلاثة الماضية في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقرها المجلس.

§ الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

§ تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

§ منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

§ الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف، ومراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، والتوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية. (جامعة الدول العربية، د: ص. ٦-٧)

كما نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على اعتبار المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حداً أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف. ولكل دولة طرف حق منح ميزات وأفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربية أخرى، وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف. (جامعة الدول العربية، د: ص. ٧)

وتجدر الإشارة على أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة أكثر تقدماً على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وذلك للأسباب الآتية:

- لأنها تربط بوضوح بين تحرير التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي الذي يُنظر إليه كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة.
- أنها تلزم الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في مجال التجارة إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولأسباب قومية عليا.
- أنها تقرر مبدأ تحييد التبادل التجاري بين الدول العربية وعزله عن التقلبات السياسية بين حكومات الدول الأعضاء.

- تهدف هذه الاتفاقية الى الربط بين تحرير التجارة وتطوير الإنتاج، حيث أنها لا تسعى فقط إلى زيادة حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية، ولكنها تسعى أيضاً إلى تنمية التجارة من خلال تطوير القدرات الإنتاجية للدول العربية. (صندوق النقد العربي، ١٩٨٢: ص.١٨)

وعلى الرغم من ذلك، فقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقية العديد من العقبات من أهمها؛ ضعف وتعثر الآلية التي عهد إليها مهمة المتابعة والتنفيذ وهي لجنة المفاوضات التجارية، إذ لم تتوصل هذه اللجنة حتى عام ١٩٨٤ إلا إلى تحرير (٢٠) مجموعة سلعية فقط، في حين توقفت المفاوضات لتحرير (٣٦) مجموعة سلعية أخرى، وذلك بسبب إصرار بعض الدول الأعضاء على التأكد أولاً مما يلي:

- التزام جميع الدول الأعضاء بتحرير المجموعات السلعية العشرين التي تم الإتفاق على تحريرها.

- اختلاف الدول الأعضاء حول تفسير الإعفاء الفوري من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية الذي نصت عليه الاتفاقية بشأن السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام مما أدى إلى عدم تنفيذه.

(تقي عبد سالم، ٢٠١١: ص.٢٥)

وبالرغم من القبول الواسع الذي حظيت به اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، حيث حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذهما.

٥. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

هي مبادرة من جامعة الدول العربية حاولت من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتستهدف تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية وغير الجمركية ذات الأثر المماثل. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٦ من قبل ١٢ دولة أعضاء في الجامعة العربية، ارتفع عددهم إلى ١٧ دولة في مطلع عام ٢٠٠٥، (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص.٣٣) وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لها بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧، على أن تقام وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية. كما تم الإتفاق على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي بواقع ١٠٪ سنوياً بدءاً من ١/١/١٩٩٨، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية في ٣١/١٢/٢٠٠٧، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلعة تحت التحرير الفوري، كما ينطلق التحرير المتدرج على قوائم بعض السلع العربية. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧: ص. ١-٢)

هذا وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموعة من الأسس من أهمها؛ أن تكون الدولة عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١، والأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، وأن يتم معاملة السلع الزراعية التي تدخل في التبادل

وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كما لا يجوز لأي دولة عضو إصدار أي تشريع أو وضع أي قاعدة من شأنها أن تعرقل هذا البرنامج، وضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. (سعاد يحيى، ٢٠١٣: ص. ٢٣)

كما نصت الاتفاقية على عدم إخضاع السلع العربية التي يتم تبادلها بين الدول الأطراف إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى، والتي تشمل القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك بين الدول الأطراف. (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٦٧) كما اشترطت لاعتبار السلعة عربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضمنت تعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧: ص. ٥)

كما تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. كما تم إقرار مبدأ المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً، (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٦٧) على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها، ويتم تصنيف الدول العربية الأقل نمواً وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة على أن تعامل دولة فلسطين معاملة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧: ص. ٦) وقد اعتبرت كل من السودان واليمن والصومال وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا دولاً أقل نمواً، (عائشة إبراهيم، ٢٠٠٧: ص. ٦٧) وتم منح المعاملة التفضيلية لكل من السودان واليمن وانضمت إلى المنطقة حيث سمح لهما بتأجيل تطبيق تخفيضات التعرفة الجمركية والرسوم المماثلة حتى بداية عام ٢٠٠٥ مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، على أن تبدأ في تطبيق نسبة التخفيض التدريجي بما يعادل ٢٠٪ سنوياً للسودان، و١٦٪ سنوياً لليمن، لتصل إلى إزاله الرسوم الجمركية في بداية عام ٢٠١٠. (تقي عبد سالم، ٢٠١١: ص. ٢٧)

ونظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، نصت الاتفاقية على أن يتم التشاور بين الدول الأطراف حول: الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وحرصاً على نجاح التجربة نصت الاتفاقية على وضع آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات متمثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧: ص. ٧-٨)

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تطبيق تجربة المنطقة الحرة العربية الكبرى بأربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع في استكمال المنطقة، وبناء على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر بعمان سنة ٢٠٠١، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلاً على البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، يقضي باستكمال إقامتها في مطلع عام ٢٠٠٥، من خلال رفع نسبة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة لعام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠٪ بدلاً من ١٠٪. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣١-٣٢)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد واكبه توافر العديد من المقومات من أهمها؛ توافر الإرادة السياسية، وتوافر شرطي الانضمام للمنطقة وهما المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية، والموافقة على البرنامج التنفيذي لإنشاء المنطقة، بالإضافة إلى تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك، والاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية، وإرساء منظمة التجارة العالمية لقواعد جديدة تتضمن حتمية انفتاح الحدود العربية مع دول العالم، مما يدفع الدول العربية نحو التكامل الاقتصادي العربي. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣١)

وبالرغم من توافر العديد من المقومات لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها واجهت العديد من العقبات منها؛ غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف، عدم اتفاق الدول العربية على إزالة القيود غير الجمركية على التجارة البينية فيما بينها، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية، وضبط موازينها التجارية، وتوفير بعض الموارد المالية لموازنتها العامة، وعدم تحديد قواعد المشأ تحديداً دقيقاً مما يؤدي إلى التلاعب، وتعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص الجمركي والتعسف في تطبيقها. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣٢)

٦. تجربة مجلس التعاون الخليجي:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. تأسس المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١، ويتخذ من الرياض مقراً له. (عباس بلفاطمي، ٢٠٠٨: ص. ٢) ويمتلك كل من العراق واليمن حالياً عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية. (وكالة الأنباء القطرية، ٢٠٢١)

هذا وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص. (عبدالمحسن لافي، ٢٠١٢: ص. ٤٣-٤٤)

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الأنشطة التكاملية للمجلس، حيث أشرف المجلس على إنشاء وتكوين العديد من الأنشطة التكاملية بين الدول الأعضاء منها:

§ **الاتحاد الجمركي**: بدأ إنشاء الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣، واعتمد المجلس تمديد الفترة الانتقالية إلى نهاية عام ٢٠٠٧ حتى تستكمل دول المجلس متطلباته، ويقضي الاتحاد الجمركي إلى تحقيق عدد من الأهداف منها: توحيد التعرف الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، والتي تم تحديد نسبتها بـ ٥٪ اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣، وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون أي قيود مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز الزراعي والبيطري والسلع الممنوعة والمقيدة، ومعاملة السلع المنتجة في دول المجلس معاملة السلع الوطنية، وتطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي في أول منفذ جمركي تدخل عن طريقه البضائع الأجنبية، وضع آلية تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة بدول المجلس من خلال نقطة دخول واحدة وتوزيعها على الدول الأعضاء، وتطبيق نظام جمركي موحد. (مجلس التعاون الخليجي، د: ص ص. ١-٢)

§ **السياسة التجارية الموحدة**: اعتمد المجلس الأعلى لقادة مجلس التعاون وثيقة السياسة التجارية الموحدة عام ٢٠٠٥، بهدف توحيد السياسة التجارية للدول الأعضاء والتعامل كوحدة اقتصادية واحدة مع العالم الخارجي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الإقليمية الأخرى، وتنشيط التبادل التجاري والاستثمار، وتوسيع أسواق دول المجلس وتحسين شروط نفاذها إلى الأسواق العالمية.

§ **السوق الخليجية المشتركة**: أقر المجلس الأعلى لقادة مجلس التعاون الخليجي برنامجاً زمنياً وآليات محددة لسيير العمل في السوق الخليجية المشتركة بحيث يتم استكمال متطلباتها والإعلان عنها قبل نهاية عام ٢٠٠٧، لبدء العمل بموجبها بداية من ١/١/٢٠٠٨. وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى: إزالة القيود حول مزاولة مواطني الدول الأعضاء لتجارة الجملة أو التجزئة في أي دولة عضو، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني الدول الأعضاء في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، ومساواتهم في المعاملة الضريبية والحصول على القروض الصناعية، والتنقل والإقامة، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، وممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمات بما في ذلك حرية التملك والتعليم والخدمات الاجتماعية، والسماح للمؤسسات الاقتصادية والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتشغيل التجاري لها بأي من الدول الأعضاء، والسماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دون الحاجة إلى وكيل محلي، والسماح للمصارف الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفق الضوابط المعدة لذلك، وإزالة القيود والمساواة التامة بين مواطني دول المجلس في تملك العقارات مع إمكانية النص على حق كل دولة بقصر التملك على مواطنيها في مناطق معينة. (خضير عباس، ٢٠٢١)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المشروعات والمؤسسات الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس

التعاون الخليجي منها؛ هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون، ومركز التحكيم التجاري، ومؤسسة الخليج للاستثمار، ومشروع الربط الكهربائي، والربط المائي بين دول المجلس، بالإضافة إلى التعاون في مجالات النقل والاتصال. كما أن هناك ترتيبات لخلق اتحاد نقدي، حيث أنه في عام ٢٠١٤ اتخذت مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية خطوات كبيرة لضمان خلق عملة واحدة.

ثالثاً : تقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

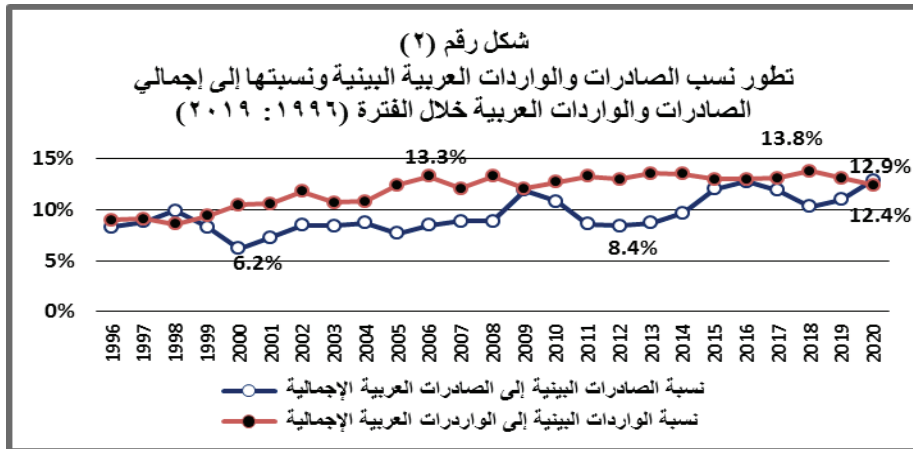
يمكن تقييم تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال استعراض مؤشرات التجارة والاستثمارات العربية البينية بين هذه الدول، ونسبتها إلى التجارة العالمية، وذلك على النحو التالي:

أ. مؤشرات التجارة العربية البينية :

يمكن التعرف على مدى نجاح أو فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال استعراض أثر التكامل بينها على مؤشرات التجارة العربية البينية وذلك على النحو التالي:

١. حركة التجارة العربية ونسبتها إلى التجارة العالمية :

ترتبط حركة التجارة العربية بالطلب على النفط وأسعاره في السوق العالمية بدرجة كبيرة، حيث أنه من السلع الرئيسية في سلة المنتجات العربية، ويمكن التعرف على تطور حركة التجارة العربية من السلع والخدمات ونسبتها إلى التجارة العالمية من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية، الجدول رقم (١) بالملحق.

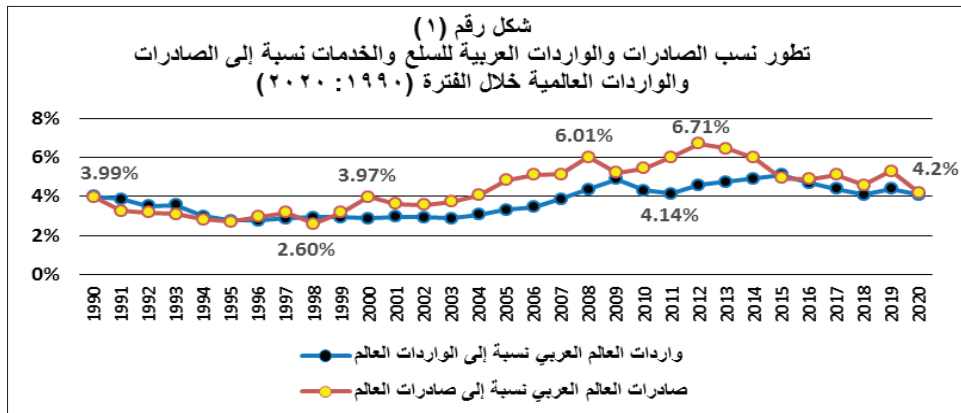
يتضح من الشكل الانخفاض النسبي لصادرات الدول العربية إلى الصادرات العالمية، حيث لم يبلغ متوسط نصيب الدول العربية من التجارة العالمية سوى ٥,٣% عام ٢٠١٩، ٤,٢% عام ٢٠٢٠، في حين بلغ أقصى ارتفاع لهذا المعدل ٦,٧% عام ٢٠١٢، بمتوسط عام ٤,٢% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠، وذلك بالرغم من اتساع نطاق الدول العربية ليشمل ٢٢ دولة، وكذلك اتجاه هذه النسبة إلى الانخفاض ثم الارتفاع النسبي في السنوات الثلاث الأخيرة متأثراً بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط، وضعف النشاط الاقتصادي

في منطقة اليورو خلال هذه الفترة، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية. هذا وقد بلغ متوسط معدل النمو للصادرات العربية ٣,٩٪ خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٩. وفي المقابل بلغ نصيب الدول العربية من الواردات السلعية والخدمات ٤,٤٪ عام ٢٠١٩، و٤,١٪ عام ٢٠٢٠ بمتوسط عام ٣,٧٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠. هذا وتميل الواردات السلعية والخدمات العربية إلى الاتجاه التصاعدي بدايةً من عام ٢٠٠٤، لتسجل أقصى ارتفاع لها بقيمة ٥,١٪ عام ٢٠١٥، بمتوسط ٤,٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ بمعدل نمو بلغ ٥,٣٪ عام ٢٠١٩، وبمتوسط معدل نمو ٣,٨٪ خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٩، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الاستهلاكية للدول العربية، وضعف سلة المنتجات العربية.

يتضح من ذلك أن النشاط التجاري لا يزال بعيداً عن كونه محركاً رئيسياً للتنمية في اقتصاديات معظم الدول العربية، حيث تعد الصادرات السلعية العربية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية. كما أن المكون التكنولوجي والقيمة المضافة في السلع العربية المصدرة ضعيف للغاية، (الاتحاد العام لغرف التجارة، ٢٠١٥: ص ١٦) حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ٢٨٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ بنسبة مساهمة ١٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقابل ٢٥٪ للصناعة الاستخراجية، بإجمالي ٣٥,٣٪ لقطاع الصناعة عام ٢٠١٩، وتأثراً بجائحة كورونا، انخفضت نسب مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة عام ٢٠٢٠ لتصل نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ١٧,٣٪ للصناعات الاستخراجية بإجمالي ٢٨,٣٪ لقطاع الصناعة. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١: ج)

٢. حركة التجارة العربية البيئية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات والواردات العربية :

تعاني حركة التجارة العربية البيئية من ضعف خاصة في ظل التطورات في المنطقة العربية، وما شهدته عدد من البلاد العربية من حروب داخلية وصراعات سياسية، ويمكن إدراك واقع التجارة العربية البيئية من خلال الشكل البياني التالي:

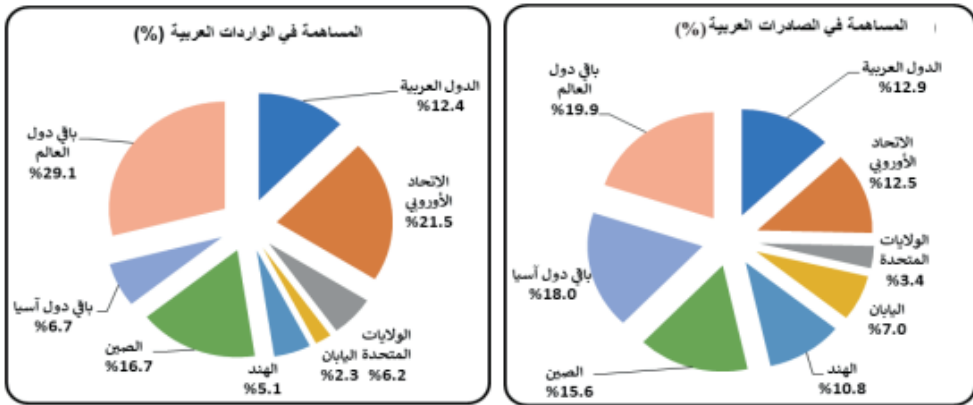


المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، الجدول رقم (1) بالملحق.

يتضح من الشكل أن الصادرات العربية البينية تمثل ١٢,٩٪ من إجمالي الصادرات العربية في عام ٢٠٢٠، وبمعدل نمو بلغ ١٧,٧٪ لذات العام، وقد بلغ أقصى ارتفاع لنسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية عام ٢٠٢٠، وذلك بعد أن شهدت موجة انخفاض أدت إلى وصول هذه النسبة إلى ٨,٤٪ عام ٢٠١٢ بالرغم من سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويرجع ذلك إلى الظروف والأحداث السياسية والحروب التي شهدتها المنطقة العربية أواخر عام ٢٠١٠، وهذا ما يعكس الأثر الكبير للعوامل السياسية على جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية. أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد كانت أكثر استقراراً، حيث تراوحت بين ١٢,١٪ و ١٣,٨٪ بمتوسط عام ١٣٪ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥. هذا وتعتبر نسب التجارة البينية بين الدول العربية عن ضعف شديد في التجارة العربية البينية، وفشل لكل جهود التكامل الاقتصادي التي تمت بين البلاد العربية. وفي المقابل نجد أن النسبة العظمى من المعاملات التجارية للدول العربية والتي تمثل حوالي ٨٧,١٪ من الصادرات و ٨٧,٦٪ من الواردات تتم مع باقي دول العالم. فبالرغم من أن الصادرات البينية العربية لم تتجاوز ١١٪ عام ٢٠١٩، فقد بلغت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨٪، ودول شرق آسيا ٥,٣٪، والاتحاد الأوروبي ١٠,٨٪ من الصادرات العربية. بينما سجلت الواردات العربية من الولايات المتحدة ٧,٣٪، والاتحاد الأوروبي ٢٥,٧٪، ودول آسيا ٣٥,١٪، وباقي دول العالم ١٨,٦٪ من الواردات العربية. بينما بلغت الواردات العربية البينية ١٣,٣٪ من قيمة وارداتها ٢٠١٩. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠: ص ١٥٩). ويوضح الشكل التالي اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (3)

الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات السلعية العربية الإجمالية عام 2020



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ١٧٥.

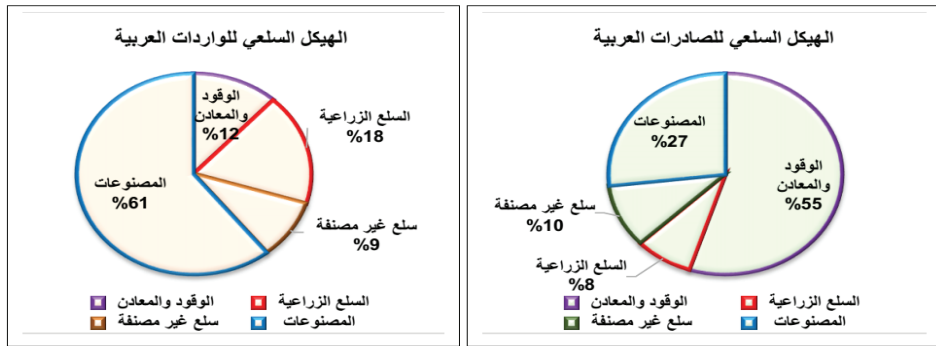
يتضح من الشكل ضعف نسب التجارة العربية البينية، حيث كانت نسبة مساهمة الصادرات العربية للصين وحدها إلى إجمالي الصادرات العربية ١٥,٦٪، وهي أكبر من نسبة الصادرات العربية البينية

وهي ١٢,٩٪، والتي تكاد تقترب من الصادرات العربية لدولة الهند والتي بلغت ١٠,٨٪ عام ٢٠٢٠. وكذلك بالنسبة للواردات، نجد أن نسبة الواردات العربية من الصين ١٦,٧٪ ومن الاتحاد الأوروبي ٢١,٥٪، وهي أكبر بكثير من نسبة الواردات العربية البينية والتي بلغت ١٢,٤٪ عام ٢٠٢٠. وهذا ما يشير إلى ضعف التجارة العربية البينية، وعدم نجاح جهود التكامل الاقتصادي العربي.

هذا ويرجع انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية إلى العديد من الأسباب منها: هيكل الصادرات والواردات العربية، وضعف سلة التبادل التجاري بين الدول العربية نتيجة لاعتماد عدد كبير من الدول العربية في الصادرات على عدد محدود جداً من السلع مثل البترول، وارتفاع مكون الواردات الصناعية والزراعية للدول العربية بالرغم من ضعف قدرتها على تصدير مثل هذه السلع (أنظر الشكل رقم ٣)، وكون الدول العربية استهلاكية أكثر منها إنتاجية، وعدم وجود رغبة حقيقية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بالإضافة إلى استمرار وجود بعض القيود على حركة التجارة بين الدول العربية. ويمثل الشكل رقم (٤) الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية حسب ما ورد في استبيان الغرف العربية عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام ٢٠١٤/٢٠١٥م.

شكل رقم (٤)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام ٢٠٢٠



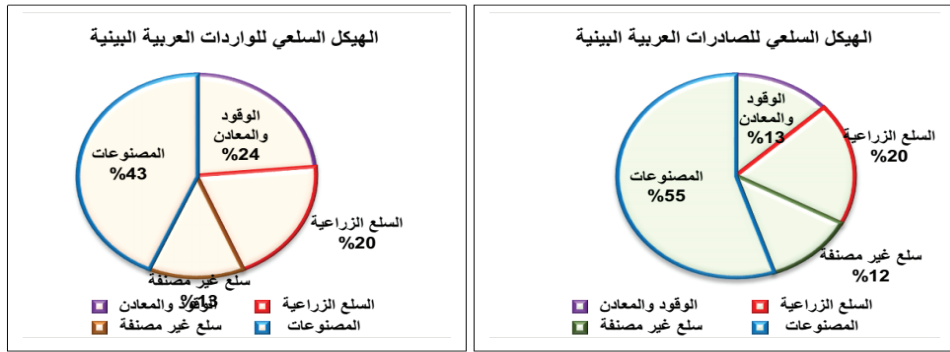
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص ١٧٦.

يتضح من الشكل السابق أن صادرات الوقود والمعادن تمثل ٥٥٪ وهي النسبة الأكبر من الصادرات العربية تليها المصنوعات ٢٧٪، ثم السلع الزراعية ٨٪، والسلع غير المصنفة ١٠٪، وهذا ما يشير إلى اعتماد الدول العربية بنسبة كبيرة على صادرات الوقود والمعادن. في حين أن واردات الدول العربية من المصنوعات تمثل ٦١٪ من إجمالي وارداتها، وهذا ما يعكس الخلل في هيكل الصادرات والواردات العربية، ويفسر أسباب عدم قدرة الدول العربية على زيادة التجارة البينية فيما بينها بنسبة كبيرة، فهي تتميز بقدرة كبيرة على توفير وتصدير الوقود والمعادن في حين أن واردات الدول العربية منها لا تشكل سوى ١٤٪ فقط، وفي حين أن غالبية الدول العربية تحتاج إلى استيراد المصنوعات خاصة آلات ومعدات النقل، والمصنوعات الأساسية، والمواد الكيماوية

والمصنوعات الأخرى بنسبة ٢٧,٣%، ١٧,٢%، ٨,٢%، ٨% من إجمالي قيمة وارداتها على التوالي نجد أن قدرتها على توفير وتصدير مثل هذه السلع لا تتعدى ٢٧% من إجمالي قيمة صادراتها، وكذلك بالرغم من أن واردات الدول العربية من السلع الزراعية تمثل ١٨% من قيمة وارداتها إلا أن قدرتها على توفير وتصدير هذه السلع لا تمثل إلا ٨% فقط من قيمة صادراتها (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١: ١٧٦)، وهذا ما يعكس ضعف قدرة الدول العربية على توفير وتصدير سله السلع التي تحتاج إليها الدول العربية الأخرى، وضعف التجارة البينية بين الدول العربية. هذا ويوضح الشكل التالي الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية.

شكل رقم (5)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية عام ٢٠٢٢



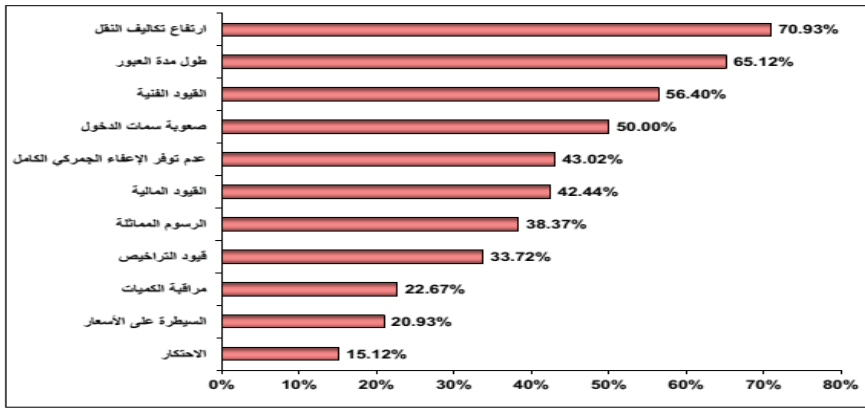
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ١٨٣.

يتضح من الشكل الأهمية النسبية والهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية، حيث تستحوذ المصنوعات على النسبة الأكبر من الصادرات العربية البينية بنسبة ٥٥% للصادرات العربية البينية والتي تشمل المواد الكيميائية، والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات الأخرى بنسب ١٧%، ١٦,٩%، ١٠%، ١١,١% على التوالي، يليها في ذلك الصادرات من السلع الزراعية بنسبة ٢٠%، ثم الوقود والمعادن بنسبة ١٣%، والسلع المصنفة بنسبة ١٢%. كما تستحوذ المصنوعات على ٤٣% من الواردات العربية البينية بنسب ١٢% للمواد الكيميائية، ١٦,٢% للمصنوعات الأساسية، ٩% للآلات ومعدات النقل، ٦,٣% للمصنوعات الأخرى. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١: ص. ١٨٣) بينما يأتي الوقود والمعادن في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤% من الواردات العربية البينية، يليه الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٢٠%. ثم الواردات غير المصنفة. ومن الشكلين السابقين، يتضح أنه بالرغم من التفوق الملحوظ لقدرة الدول العربية على تصدير الوقود والمعادن، إلا أنها لا تمثل سوى ١٢% من الواردات العربية، و٢٤% من الواردات العربية البينية نظراً لمحدودية طلب الدول العربية على شراء الوقود والمعادن، وهذا يعد أحد أسباب ضعف التجارة العربية البينية. كذلك فإن طلب الدول العربية على شراء السلع المصنعة كبير جداً، حيث تمثل السلع المصنعة ٦١% من الواردات العربية، و٤٣% من التجارة العربية البينية. وفي ظل ضعف قدرة الدول

العربية على تصنيع وتصدير العديد من السلع الصناعية، خاصة التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة في إنتاجها؛ مثل الآلات ومعدات النقل والتي تستحوذ على 27,3% من الواردات العربية لا تشكل الواردات العربية البيئية منها سوى 9%. وبذلك يمكن القول، إن تشابه وعدم توافق الهياكل والقدرات الإنتاجية العربية مع هيكل الواردات العربية خاصة في المجال الصناعي يعد سبباً في ضعف التجارة العربية البيئية. هذا ويشير الشكلين التاليين إلى درجة الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البيئية وفقاً لاستبيان الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية:

شكل رقم (6)

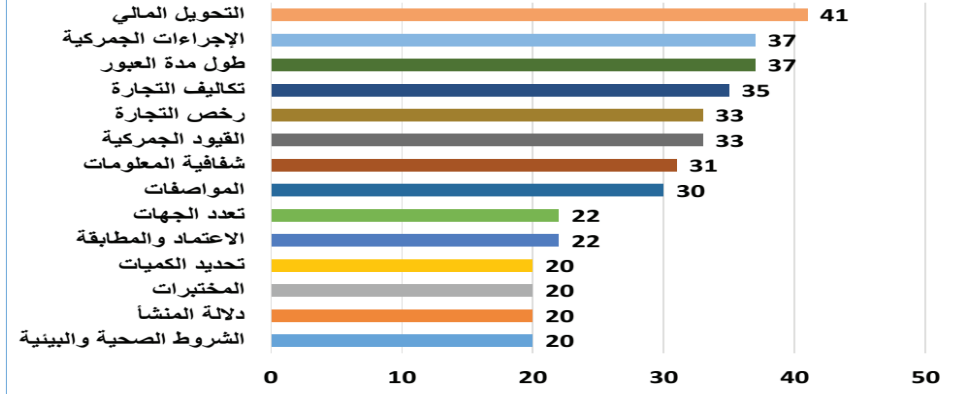
الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البيئية 5102/4102



المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016. التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير الثاني والعشرون، أبريل 2015م، ص 24.

شكل رقم (7)

ترتيب القيود على التجارة العربية البيئية وفقاً لنتائج استبيان اتحاد الغرف العربية 2019



المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية 2019، التقرير السنوي السادس والعشرون، 2019م، ص 2.

يتضح من الشككين السابقين أنه لا يزال هناك عدد كبير من القيود الإدارية وغير الإدارية التي تمثل عائقاً أمام حركة التجارة بين الدول العربية وفقاً لوجهات نظر من شملهم الاستبيان، من أهمها؛ التحويل المالي، وارتفاع تكاليف النقل التجاري بين الدول العربية التي أشار إليها حوالي ٧١٪ من آراء من شملهم الاستبيان، يليها في الترتيب طول مدة العبور التي أشار إليها ٦٥٪، يليها القيود الفنية التي أشار إليها حوالي ٥٦٪، وهذا ما يتطلب دراسة هذه المعوقات والعمل على التخلص منها. كما أنه من خلال العرض السابق لتجارب التكامل بين الدول العربية، يمكن استخلاص الملاحظات والنتائج الآتية:

§ أن الباعث الأساسي لهذه التكتلات هو فكرة القومية العربية التي كانت رائجة في ذلك التوقيت وليس الباعث الاقتصادي أو الثقافى، لذا فقدت هذه التجارب بعض العوامل التي كان من الممكن أن تقوم بدور هام في نجاح التجربة.

§ لم يكن اشتراك الدول العربية في هذه التكتلات مبنياً على أسس اقتصادية بقدر ما هو مبني على أساس التواجد والمحاكاة، وحب الزعامة، وهو ما أدى إلى عدم جدية بعض الدول في تحقيق التكامل الاقتصادي، وفشل التجربة عند أول عقبة تواجهها، لذا ينبغي التأكيد على ضرورة بناء التكتلات الاقتصادية على المصالح الاقتصادية المشتركة والمتبادلة بين الدول الأعضاء.

§ يلاحظ أن جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي دول ملكية، كما رحبت هذه الدول بفكرة انضمام الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون، وقد تم الموافقة على ضم المملكة الأردنية الهاشمية للمجلس وتكليف وزراء خارجية الدول الأعضاء بدعوة وزير خارجية الأردن للدخول في مفاوضات لاستكمال الاجراءات اللازمة لذلك. ودعوة المملكة المغربية للانضمام لمجلس التعاون، لكن المغرب قامت بالاعتذار معتبرة اتحاد المغرب العربي موقعاً استراتيجياً لها مع إبداء الاستعداد لإجراء مشاورات من أجل تحديد إطار تعاون أمثل مع دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يدل على تحول الباعث الأساسي لقيام مجلس التعاون الخليجي من إطار الدول العربية المصدرة للبترول إلى الدول العربية التي تتبع النظام السياسي الملكي لخدمة بعض الأهداف السياسية أكثر من الأهداف الاقتصادية.

§ بالرغم من النجاح النسبي لتجربة مجلس التعاون الخليجي والدعوة إلى تحويل المجلس إلى اتحاد خليجي، والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إلا أنه لا تزال هناك بعض الحواجز في الحركة الحرة للسلع والخدمات بين هذه الدول، وفي تنسيق النظم الضريبية، والمعايير المحاسبية، والتشريعات المدنية، والتشغيل المشترك للمؤهلات المهنية، وشهادات التأمين ووثائق الهوية.

ب. مؤشرات الاستثمار العربية البيئية :

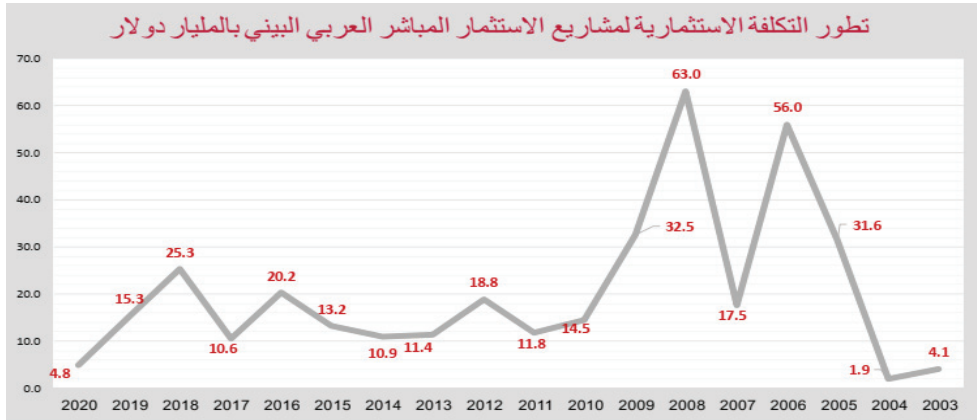
تعرف الاستثمارات العربية البيئية بأنها؛ تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية - من خارج الأقطار العربية المضيفة-

والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية. (خديجة بلحياي، ٢٠٢١: ص. ٥٤)، أو مجموع تدفقات الإستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفقات الإستثمارات إلى كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (عبدالمالك بضياف، ٢٠١٤: ص. ٢٠) هذا وتوضح أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال ما يلي:

١) تخفيف أعباء التنمية العربية: حيث أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصادية المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها عن طريق تشغيل الموارد العاطلة.

٢) تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها على التكامل في المجال السياسي والعسكري، الأمر الذي أدى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول العربية بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي. ومن ثم يمكن القول، أن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها، والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية. (خديجة بلحياي، ٢٠٢١: ص. ٥٤). هذا ويمكن التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية وتطورها في الفترة ٢٠٠٣: ٢٠٢٠ من خلال الشكل التالي

شكل رقم (٨)



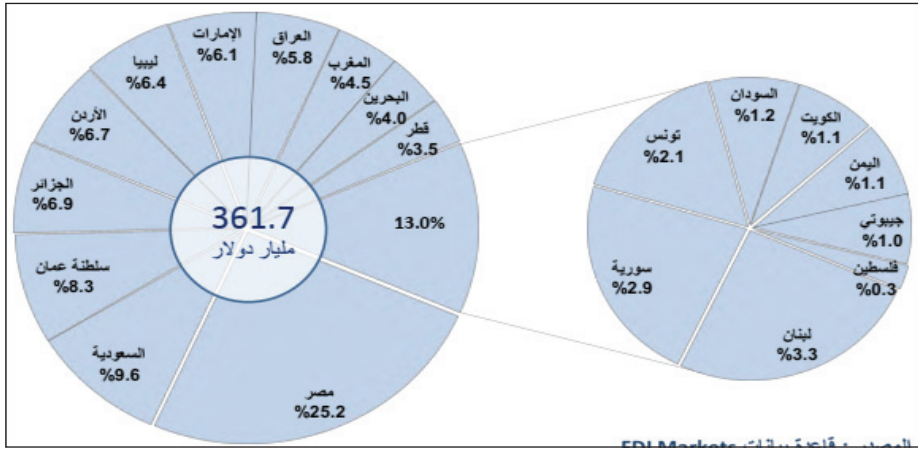
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢١، الكويت، ٢٠٢١: ص. ٤٢.

يتضح من الشكل السابق أن الاستثمارات العربية البينية شهدت حالة من التذبذب خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٠، حيث شهدت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ تنامياً ملحوظاً في تكلفة الاستثمارات العربية البينية، ثم اتجهت إلى الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وما تبعها من اضطرابات سياسية في عدد من الدول

العربية، فيما عرف بثورات الربيع العربي، لتتخف من ٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١١,٨ مليار دولار عام ٢٠١١. فيما شهدت الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ استقرار نسبي ونمو معتدل في الاستثمارات العربية البينية، لتتجه إلى الارتفاع لتصل إلى ٢٥,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨ ثم الانخفاض لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠. وهذا ما يمكن إرجاعه للظروف السياسية ومناخ الاستثمار في الدول العربية خلال تلك الفترة. كما يتضح مدى ضآلة الاستثمارات العربية البينية، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها ٢١, ١٩ مليار دولار للسنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على التوالي. (UNCTAD, 2021: p. 7) وذلك في الوقت الذي بلغت فيه أرصدة الاستثمارات العربية الصادرة من الدول العربية ٤٧٦,٨، ٤٩٥,٧ مليار دولار للسنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على التوالي. وقد تصدرت الإمارات والسعودية قائمة الدول العربية المصدرة للاستثمارات بقيمة ٣٣٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٧,١٪ من إجمالي أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول العربية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، ٢٠٢١: ص.٥١) وهذا ما يعني أن الاستثمارات العربية البينية أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة.

شكل رقم (٩)

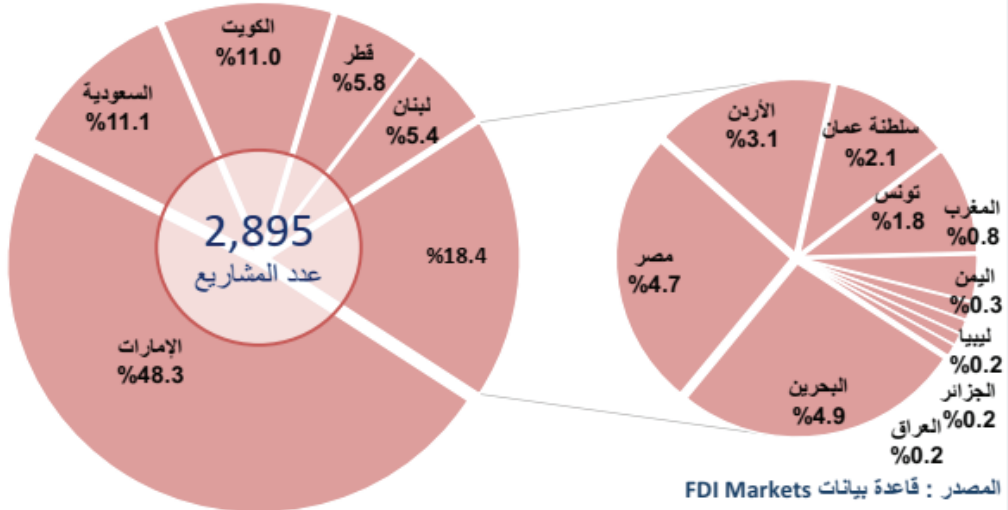
توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقبلية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٩، الكويت، ٢٠١٩: ص.١٨.

يتضح من الشكل السابق أن قيمة التكلفة الإجمالية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨ حوالي ٣٦١,٧ مليار دولار، وتصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحوادها على مشاريع بقيمة ٩٠,٩ مليار دولار وبحصة بلغت ٢٥,٢٪ من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، تلتها السعودية بقيمة ٣٤,٨ مليار دولار بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي الاستثمارات، ثم سلطنة عمان بقيمة ٢٩,٩ مليار دولار بنسبة ٨,٣٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال هذه الفترة.

شكل رقم (١٠)

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع)
حسب الدول المستثمرة ما بين عامي 2003 و2018

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٩، الكويت، ٢٠١٩: ص ١٩.

يتضح من الشكل السابق تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة لقائمة الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال باستحواذها على ١٣٩٦ مشروعاً وبحصة ٤٨,٣% من إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية، تليها السعودية باستحواذها على ٣٢٠ مشروعاً وبحصة ١١,١%، ثم الكويت باستحواذها على ٣١٨ مشروعاً وبحصة ١١%، ثم قطر بنسبة ٥,٨% من إجمالي المشروعات الإستثمارية العربية البينية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، ٢٠١٩: ص ١٩)

يستنتج من ذلك، أنه بالرغم من توافر الإمكانيات المادية والبشرية للدول العربية إلا أن الاستثمارات العربية البينية أقل مما يجب مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الدول غير العربية والمتقدمة، ويرجع ذلك لضعف مناخ الاستثمار في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، ووجود عدد من المعوقات التشريعية والقانونية والإدائية والتنظيمية التي تحول دون تنمية الاستثمارات العربية البينية.

المبحث الثالث

معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وسبل العلاج

من خلال العرض السابق لتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يسعى البحث من خلال هذا المبحث إلى رصد وتحليل معوقات التكامل الاقتصادي، ومحاولة البحث عن أهم الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، للاستفادة من ميزات التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات اقتصادية، وسياسية، وتنظيمية، وذلك على النحو التالي:

أ. المعوقات الاقتصادية:

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية التي تؤدي إلى إعاقة جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من أهمها ما يلي:

١. الاختلالات الهيكلية: حيث تعاني غالبية الدول العربية من العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصادها القومي، والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث يصل اعتماد عدد من الدول العربية على النفط على سبيل المثال من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من إنتاجها القومي، كما يصل نسبة اعتماد دول عربية أخرى على السلع الأولية والصناعات البسيطة إلى نسب مماثلة، وهذا من شأنه أن يقود الدول العربية إلى التفكك وليس إلى التكامل، (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ٢٤) حيث يقتصر التبادل التجاري فيما بينها على عدد محدود جداً من السلع.

٢. التناقضات الهيكلية والتنموية في اقتصادات الدول العربية: حيث تعاني في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثتها عن عهد الهيمنة الأجنبية، نتيجة تقسم العمل والعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس غير متكافئ فرض على الوطن العربي في ظل السيطرة الإستعمارية، مما أدى إلى تفاوت في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ودرجات النمو في الوطن العربي، وارتباط الاقتصاد العربي بالأسواق العالمية، واتخاذ كل دولة عربية مساراً منعزلاً في سياستها وعلاقاتها القطرية يكرس التفكك والتجزئة بعيداً عن الوحدة والتكامل الاقتصادي والعمل على أرضية مشتركة. (سلوى فؤاد، ٢٠١٠: ص. ٣٢)

٣. سيادة نمط الإنتاج الأولي في الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، بالإضافة إلى ارتباط الإنتاج في هذه الدول بالتجارة مع الدول الصناعية المتقدمة استيراداً وتصديراً، (مهدي ميلود، ٢٠٠٩: ص. ٥١) نتيجة التبعية الاقتصادية

للدول المتقدمة والتخصص المفرط في إنتاج السلع الأولية، مما أدى إلى وجود اختناقات داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة. (علاء بسيوني، ٢٠١٤: ص. ١٢٧) حيث عملت الدول الاستعمارية على زيادة الاهتمام بالمشروعات التي تخدم مصالحها، فقامت بتزويد الدول النامية بالتكنولوجيا الحديثة التي تخدم الصناعات الاستخراجية، وإنشاء السكك الحديدية، والطرق التي تسهل سبل الحصول على المواد الخام دون الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، (محمد زكي، دت: ص. ٥٩) مما أدى إلى وجود اختلالاً هيكلياً في الهياكل الإنتاجية بالدول العربية التي كانت مستعمرة نتيجة الاختلاف الجوهري في نوعية التكنولوجيا المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٤. اختلاف هياكل التكلفة بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات: مما أدى إلى لجوء بعض الدول إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة من خلال القيود الإدارية. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص. ٥)
٥. ضعف شبكات النقل والمواصلات التي تربط بين الدول الأعضاء: مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف نقل السلع الداخلة في التبادل التجاري بين هذه الدول. (سلوى فؤاد، ٢٠١٠: ص. ٣٥)
٦. عدم تجانس السياسات والنظم الاقتصادية: حيث شهدت الدول العربية في الفترات الماضية التي عاصرت اتفاقيات التكامل العديد من التحولات في النظم والفلسفة الاقتصادية التي تسير عليها، فقامت العديد من الدول بالتحول إلى النظام الاشتراكي أثناء فترة الستينات ثم العودة إلى النظام الرأسمالي مع بداية السبعينات، ومن سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات التجارية، وهذا ما ترتب عليه تضارب السياسات الاقتصادية وصعوبة تنفيذ القرارات المشتركة، (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ٢٦) مما ألقى بظلاله على جهود التكامل الاقتصادي حيث اختلفت أهداف الدول الأعضاء من التكامل الاقتصادي ومدى توافقه مع أهدافها وسياستها الاقتصادية.
٧. تفاوت مستويات الدخول بين الدول الأعضاء: (مهدي ميلود، ٢٠٠٩: ص. ٥٢) نتيجة للفوائض البترولية التي حققتها بعض الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى تغير النمط الاستهلاكي للدول ذات الفائض نحو الاستهلاك التريفي للسلع والماركات العالمية التي منشأها الدول الصناعية المتقدمة، وضعف الاقبال على منتجات الدول العربية التي لا تستطيع منافسة مثل هذه السلع.

٨. **ضعف التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء**؛ الذي يجب أن يمتد ليشمل التخطيط للمشروعات والاستثمارات المشتركة على أساس إقليمي، حيث عملت الدول العربية في هذا المجال بمعزل عن بعضها البعض نتيجة ضعف اقتصاداتها واعتمادها على عدد محدود من السلع، مما أدى إلى ضعف الاستفادة من الميزات التي اتاحتها اتفاقيات التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

٩. **عدم جاهزية الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج في الدول الأعضاء**؛ لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات المترتبة على اتساع السوق والانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص ٥-٦) حيث تعاني معظم اقتصادات الدول العربية من وجود خلل في الهياكل الإنتاجية، نتيجة الاختلاف الجوهري في نوعية التكنولوجيا المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي أحدثتها التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية. كما أن الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج في هذه الدول لا تتمتع بالمرونة الكافية التي تسمح لها بسرعة الاستفادة من المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي، نتيجة نقص المعلومات حول فرص الاستفادة من التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وعدم توافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات عن ما تتميز به الأسواق في الدول الأعضاء من مزايا نسبية وما تحتاج إليه من سلع وخدمات، بالإضافة إلى ضعف مستوى التعليم والتدريب بهذه الدول.

١٠. **سيطرة القطاع العام على اقتصادات العديد من الدول العربية في الفترة التي شهدت محاولات التكامل الاقتصادي**؛ مما أدى إلى تأثر جهود التكامل بالأولويات المحلية لكل دولة، وتضاؤل مشاركتها في التجارة البينية والمشروعات التكاملية. (حامد عبيد، ٢٠١٢: ص ٦٥٦)

١١. **التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة**؛ حيث ترتبط اقتصاديات الدول العربية باقتصاديات الدول المتقدمة ارتباطاً وثيقاً خاصة بالدول الاستعمارية للعديد من الأسباب، كما أن هذه التبعية الاقتصادية أدت إلى نشأة التبعية المالية لهذه الدول من خلال ارتباط النظام المالي والنقدي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي الذي كانت تمثله الدول المستعمرة. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص ٢٧)

١٢. **ميل غالبية الدول العربية التي تمتلك الفوائض المالية إلى استثمارها في الدول المتقدمة**؛ وذلك للعديد من الأسباب منها؛ الثقة في اقتصادات هذه الدول، وتجنب بعض مخاطر الاستثمار في البيئة الاقتصادية العربية مثل؛ انخفاض قيمة العملة، وارتفاع معدل التضخم، والفساد الاقتصادي، وضعف المناخ الاستثماري، مما يؤدي إلى تآكل الأرباح ورؤوس الأموال، وهذا ما أدى إلى زيادة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، وحرمان الدول العربية ذات العجز من الاستفادة من هذه الفوائض، ويقلل من الاستثمارات العربية البينية التي كان من الممكن أن تقوم بدور هام في دعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ب . المعوقات السياسية :

بالرغم من أن الباعث السياسي يعد من أهم العوامل التي دفعت الدول العربية إلى السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من الأسباب السياسية التي كان لها دور رئيسي في فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١ . التخوف من التعدي على السيادة القطرية للدول الأعضاء، وتغليب المصالح القطرية على المصالح الجماعية للدول العربية مجتمعة، مما يدفع الدول الأعضاء إلى تضادي الالتزامات الجماعية. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ٢٥)

٢ . أزمة الثقة والخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، (فوزية إبراهيم، ١٩٩٤: ص. ٢١٥) حيث تأثرت تجارب التكامل بين الدول العربية كثيراً بالأزمات السياسية والخلافات التي وقعت بين الدول الأعضاء، مثل ما حدث في تجربة السوق العربية المشتركة، حيث تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، وتوفقت باقي الدول الأعضاء في السوق عن تطبيق الاتفاقية بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية. (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٣٠)

٣ . كثرة الحروب والفتن الطائفية التي حدثت في المنطقة العربية في الفترة التي عاصرت تجارب التكامل بين الدول العربية مثل الحروب العربية مع الكيان الصهيوني، وحرب اليمن، والعراق، والحروب الداخلية في الصومال والسودان. (مهدي ميلود، ٢٠٠٩: ص. ٥٢) والحروب الداخلية في سوريا وليبيا واليمن.

٤ . ضعف الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي، وعدم إدراك جدوى التكامل الاقتصادي، التي تتمثل في ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ٢٦)

٥ . المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية التي تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا ما يؤثر سلباً على العلاقات البينية بين الدول العربية في غير صالح التكامل الاقتصادي. (أحمد حمة، ٢٠١٣: ص. ٢٦)

ج . المعوقات التنظيمية :

لاشك أن نجاح التكامل الاقتصادي يحتاج إلى إنشاء إطار مؤسسي واتحادات قومية تشرف على تطبيق اتفاقيات التكامل، وتسند تشريعات، وتعمل على حل الخلافات البينية بين الدول الأعضاء. (رياض الفرس، ٢٠٠٩: ص. ٣) ويؤدي افتقار اتفاقيات التكامل إلى الجانب التنظيمي أو المؤسسي إلى فشل في تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وهناك العديد من العوامل التنظيمية التي

- أسهمت في فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، من أهمها:
١. افتقار نصوص اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك الهدف.
 ٢. عدم توافر البيانات والاحصاءات والمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية بالشكل المطلوب. (حامد عبيد، ٢٠١٢: ص. ٦٥٥)
 ٣. ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الدول العربية، أو ميثاق الجامعة العربية.
 ٤. ازدواج المهام التي تقوم بها الجهات والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك. (مهدي ميلود، ٢٠٠٩: ص. ٥٢)
 ٥. ارتباط التكامل الاقتصادي في الدول العربية بالأجهزة الرسمية، (جميلة الجوزي، ٢٠٠٨: ص. ٢٧) وعدم وجود أي دور للقطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي في دعم وتحفيز التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.
- أما عن معوقات الاستثمارات العربية البينية؛ فبالرغم من توافر المقومات الأساسية لقيام الاستثمارات العربية البينية، إلا أنه يوجد عدد من المعوقات التي تحول دون إحراز تقدم ملموس في تنمية الاستثمارات العربية البينية على النحو المأمول، ويعد من أهم هذه المعوقات ما يلي:
- (خديجة بلحياني، ٢٠٢١: ص. ٥٦).
- § **المعوقات التشريعية والقانونية وقصور التشريعات المتعلقة بالاستثمار:** خاصة في ظل عدم وضوح واستقرار التشريعات المنظمة للاستثمار، مما ينشأ شعور لدى المستثمرين بعدم الاطمئنان بغض النظر عن أسباب التعديلات، وكذلك القيود القانونية المفروضة بضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، وتعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في الموضوع الواحد، والقيود التي تفرضها قوانين بعض الدول العربية على المستثمرين فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات.
- § **الفساد الإداري وضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار:** حيث تعاني كثير من الدول العربية المستقبلية للاستثمارات من الفساد في المؤسسات والأجهزة الحكومية، وهذه المشكلات تكاد تنعدم في الدول المتقدمة الأكثر جذباً للاستثمار.
- § **ضعف الإرادة السياسية لدى معظم الدول العربية:** وذلك لعدم وجود فلسفة واضحة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والنهوض به للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي.
- § **المعوقات التنظيمية والإدارية والإجرائية:** خاصة في حالة تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

ثانياً : سبل علاج معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

يمكن التعرف على سبل علاج معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وكذلك سبل دعم جهود التكامل الاقتصادي بين هذه الدول والعمل على تحقيقه، وذلك على النحو التالي:

أ. الإطار العام لعلاج معوقات ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية :

يهدف البحث من خلال هذه الفقرة إلى محاولة رسم إطار عام يمكن أن يساهم في التغلب على معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والعمل على دفع جهود التكامل الاقتصادي فيما بينها، وذلك من خلال ما يلي:

١. إرساء استراتيجية مشتركة للعمل العربي المشترك : تتضمن أهدافاً رئيسية واقعية واضحة في حدود إمكانات الدول العربية، ومشاركة شعبية فعالة، وتوزيع متكافئ لأعباء التنمية ومسئوليتها وكذلك ثمارها وعوائدها، على أن يتم وضع هذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة على العمل العربي والإسلامي المشترك مثل الجامعة العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٢. التخطيط للعمل العربي والإسلامي المشترك : من خلال وضع خطة طويلة ومتوسطة الأجل مبنية على أساس الاستراتيجية المشتركة، وتعمل على التخطيط للمشروعات الاقتصادية والاستثمارات المشتركة على أساس إقليمي، وإعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية بالدول الأعضاء للاستفادة من ميزات التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، وتنظيم العلاقات داخل التكتل على نحو يكفل توزيع الأعباء والمكاسب على جميع الأطراف. (مهدي ميلود، ٢٠٠٩: ص.٥١)

٣. ضرورة قيام المنظمات المسؤولة عن تحقيق التكامل بين الدول العربية بدورها المنوط بها في الدعوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال: تقديم المبادرات وعقد اللقاءات والمؤتمرات بين رؤساء هذه الدول، والبحث عن نقاط الاتفاق بين الدول العربية وإظهارها، وتجنب نقاط الخلاف، وكذلك البحث المصلحة المشتركة والقاسم المشترك بين هذه الدول وإبرازها.

٤. ضرورة مراجعة الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية : سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو استثمارية وتقويمها وإجراء التعديلات عليها بما يتوافق مع متغيرات الواقع العربي والإسلامي والعالمي، وإعطاء المنظمات المسؤولة الصلاحيات اللازمة لذلك.

٥. أهمية العمل على خلق المصالح المشتركة بين الدول العربية : حيث أن توافر المصلحة المشتركة بين أي مجموعة من الدول يعد من الدوافع والمقومات الرئيسية لنجاح التكامل الاقتصادي، لذلك يجب العمل على خلق المصالح بين الدول العربية والبحث عنها وتسويقها حتى تكون دعامة أساسية لنجاح التكامل الاقتصادي، كما يجب أن تقوم المصلحة المشتركة على

أساس توزيع المكاسب بين الدول الأعضاء دون استثناء أي منها بالحصول على الجزء الأكبر منها.
(عبير فرحات، د:ت: ص ص. ١٧-١٨)

ب. سبل علاج المعوقات الاقتصادية :

تدور محاور علاج المعوقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية من وجهة نظر الباحث حول النقاط التالية:

١. ضرورة العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول المعنية وتنويع انتاجها والتخطيط للمشروعات والاستثمارات المشتركة على أساس إقليمي، يأخذ في الاعتبار المزايا النسبية لكل لدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن تدخل في التبادل التجاري بين هذه الدول، بما يضمن توسيع دائرة السلع الداخلة في التبادل التجاري. وكذلك العمل على رفع نصيب الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ومعالجة الاختلال في الهياكل الإنتاجية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٢. التعامل مع اختلاف هياكل التكلفة بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات على أنه ميزة نسبية تدفع الدول إلى الانضمام والدخول في التكامل وليس عيباً يدفعها إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة من خلال القيود الإدارية. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص ٥) وهذا يتطلب قيام المؤسسات الراعية للتكامل العربي والإسلامي مثل الجامعة العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي ببذل مجهود في سبيل اقناع الدول الأعضاء بالمزايا النسبية التي يتيحها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء وكيفية الاستفادة منها، وكذلك العمل على توفيق المصالح والتوزيع العادل للأعباء والمكاسب الناجمة عن التكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء، (عبير فرحات، د:ت: ص ص. ١٧-١٨) ووضع استثناءات مؤقتة للدول الأقل نمواً أو التي من المتوقع أن تتأثر بشدة جراء تطبيق اتفاقيات التكامل وذلك لتوفيق أوضاعها.
٣. ضرورة العمل على تحسين سبل النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء، وخفض تكاليف نقل السلع الداخلة في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، لتشجيع التجارة البينية، وذلك من خلال إقامة الطرق والجسور والموانئ والمطارات التي تربط بين هذه الدول.
٤. أهمية التنسيق بين السياسات والنظم الاقتصادية بين الدول الأعضاء، والعمل على توحيد سياساتها وأهدافها الاقتصادية، بالإضافة إلى التشريعات التجارية، مما يعمل على الحد من تضارب السياسات الاقتصادية وتيسير تنفيذ القرارات المشتركة. وتقع مسؤولية تحقيق ذلك على المؤسسات الراعية للتكامل العربي والإسلامي مثل الجامعة العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٥. أن التفاوت في مستويات الدخل بين الدول الأعضاء، وتغير النمط الاستهلاكي للدول ذات الفائض نحو الاستهلاك التريفي للسلع والماركات العالمية التي منشأها الدول الصناعية المتقدمة، وضعف الاقبال على منتجات الدول العربية التي لا تستطيع منافسة مثل هذه السلع، أمراً لا يعاب عليه ولا يمكن التذرع به لتبرير الفشل وعدم القدرة على المنافسة، وإنما يعاب على فلسفة التصنيع والإنتاج التي تمارسها الدول العربية التي يجب أن تقوم بالإنتاج وفقاً لاحتياجات السوق وبالمواصفات التي يطلبها المستهلك.

٦. أهمية العمل على جاهزية الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج في الدول الأعضاء؛ لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات المترتبة على اتساع السوق والانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء. (فتيحة ونوغي، ٢٠١٤: ص ٥-٦) وتمتع الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج بالمرونة الكافية التي تسمح لها بسرعة الاستفادة من المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي، وهذا ما يتطلب زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتوافر الإحصاءات والبيانات والمعلومات حول فرص الاستفادة من التكامل الاقتصادي، وما تتميز به الأسواق في الدول الأعضاء من مزايا نسبية، وما تحتاج إليه من سلع وخدمات.

٧. ضرورة العمل على تخلص الدول الأعضاء من التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة؛ حيث أن ارتباط اقتصادات الدول العربية باقتصادات الدول المتقدمة يعمل على زيادة التجارة البينية بينها ويحد من التجارة البينية بين الدول العربية، مما يحد من جدوى التكامل الاقتصادي بين هذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن التخلص من التبعية الاقتصادية يعد من العوامل التي تساعد على نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يعد أيضاً وسيلة للحد من هذه التبعية.

٨. يجب حث الدول العربية التي تمتلك الفوائض المالية على استثمارها في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بدلاً من المتقدمة؛ وذلك من خلال دراسة الأسباب التي تدفعها إلى استثمار أموالها خارج منطقة التكامل والتغلب عليها، أو تقديم بعض الضمانات أو الحوافز الاستثمارية لها، أو تحفيز الجوانب الإسلامية والقومية والسياسية والثقافية لديها.

ج. سبل علاج المعوقات السياسية :

تدور محاور علاج المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية من وجهة نظر البحث حول النقاط التالية:

١. إقامة التكامل الاقتصادي على أسس واضحة، تتضمن العمل المشترك في المجال الاقتصادي والمجالات التي يتم الاتفاق عليها بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، مع

محاولة إقناع الدول الأعضاء بأهمية العمل المشترك، وتغليب المصلحة الجماعية على المصالح الفردية، والوفاء بالالتزامات الجماعية.

٢. التغلب على أزمة الثقة والخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، من خلال وضع التزامات محددة وفقاً لخطط زمنية يتم متابعتها بصورة دورية للتأكد من وفاء الدول الأعضاء بالالتزامات الواقعة عليها. بالإضافة إلى ضرورة اقناع الدول الأعضاء بأهمية الفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب السياسية، والنص على ذلك في اتفاقيات التكامل.

٣. ضرورة العمل على الحد من الحروب والفتن الطائفية في الدول الأعضاء، من خلال قيام باقي الدول الأعضاء والمؤسسات الراعية للتكامل العربي والإسلامي مثل الجامعة العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي بدور الوساطة في حل المشكلات والنزاعات القائمة في الدول الأعضاء، وجعل حل المشكلات الطائفية والنزاعات الداخلية شرطاً أساسياً للانضمام إلى منطقة التكامل.

٤. التغلب على ضعف الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي، من خلال السعي لإقناع القيادة السياسية بجدوى التكامل الاقتصادي، وتكوين رأي عام مجتمعي يدفع القادة نحو التكامل الاقتصادي، وخلق دور لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وعدم الاكتفاء بالجهود الرسمية، والاكتفاء بالدول الجادة في مشروع التكامل.

٥. ضرورة التغلب على المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية التي تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، من خلال خلق أدوار لكل الدول الأعضاء في صياغة وتحقيق التكامل الاقتصادي، واعتماد مبدأ التناوب في قيادة المؤسسات المشتركة، والمشروعات الجماعية .. الخ.

د. سبل علاج المعوقات التنظيمية :

تدور محاور علاج المعوقات التنظيمية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية من وجهة نظر البحث حول النقاط التالية:

١. ضرورة العمل على تضمين نصوص اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أهداف التكامل الاقتصادي بينها ووسائل تحقيقه على وجه دقيق، بشكل يمنع تضارب الأهداف بين الدول الأعضاء، ويضع هذه الدول أمام المسؤولية المباشرة عن تحقيق هذه الأهداف، ويمنع من التهرب من هذه المسؤولية، أو من تغليب الأهداف الخاصة لهذه الدول على الأهداف العامة للدول مجتمعة.

- ٢ أهمية العمل على توافر البيانات والإحصاءات والمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء بالشكل المطلوب؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال النص على التزام الدول الأعضاء بتقديم هذه البيانات والمعلومات للجهات الراعية للتكامل الاقتصادي في مواعيد محددة وفقاً لجدول زمنية يتم الاتفاق عليها.
٣. ضرورة عدم ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الدول الأعضاء، أو ميثاق الجامعة العربية.
٤. ضرورة العمل على تضادي ازدواج المهام التي تقوم بها الجهات والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.
٥. يجب العمل على خلق دور لمؤسسات القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي في دعم وتحفيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وعدم الاكتفاء بما تقوم به الأجهزة الرسمية.

النتائج والتوصيات:

يمكن عرض أهم النتائج والتوصيات والمقترحات التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. إن فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يرجع إلى العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي لا تزال قائمة حتى الآن.
٢. يرجع إخفاق تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى عدم قيامها على أسس اقتصادية، حيث كان الباعث في التكتلات العربية هو فكرة القومية العربية والرغبة في التواجد والمحاكاة أو توافق الاطار السياسي للدول.
٣. ثبات الفرض القائل بأن انخفاض حجم التجارة البينية، وضآلة حجم تدفقات الاستثمارات بين الدول العربية يرجع إلى تماثل الهياكل الإنتاجية من ناحية، وضعف بيئة ومناخ الاستثمار في تلك الدول من ناحية أخرى، مما أدى إلى عدم نجاح جهود التكامل الاقتصادي فيما بينها.
٤. أن التغلب على معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يحتاج إلى وضع إطار عام لعلاج ودعم التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يشتمل على إرساء استراتيجية مشتركة، والتخطيط للعمل العربي المشترك، والعمل على خلق المصالح المشتركة بين الدول العربية، ومراجعة اتفاقيات التكامل التي تمت بينها.
٥. أن التغلب على المعوقات الاقتصادية يتطلب؛ معالجة الاختلالات الهيكلية، والتبعية الاقتصادية والمالية، وسيادة نمط الإنتاج الأولي في اقتصاديات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، وتحسين البنى التحتية ووسائل الربط بين هذه الدول والعمل على

جاهزية عناصر الإنتاج، وكذلك ضرورة حث الدول ذات الفوائض المالية على استثمارها داخل الدول الأعضاء.

٦. أن التغلب على المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية يتطلب إقامة التكامل على أسس واضحة، والتغلب على أزمة الثقة والخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، والحد من الحروب والفتن الطائفية، وتوافر الإرادة السياسية، وتحسين المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية.

٧. أن التغلب على المعوقات التنظيمية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية يتطلب تضمين نصوص اتفاقيات التكامل على أهداف التكامل ووسائل تحقيقه على وجه دقيق، والعمل على توافر البيانات والإحصاءات والمعلومات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء بالشكل المطلوب، وتفاذي ازدواج المهام التي تقوم بها الجهات والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك، وخلق دور لمؤسسات القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي في دعم وتحفيز التكامل الاقتصادي بين الدول.

ثانياً : التوصيات والمقترحات :

١. ضرورة عمل مزيد من الدراسات عن تجارب التكامل بين الدول العربية للوقوف على أهم مقوماتها ومعوقاتها، وسبل علاج هذه المعوقات حتى تتمكن هذه الدول من إقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها، والاستفادة من ميزات التكامل الاقتصادي.

٢. أهمية وضع استراتيجية واضحة للعمل العربي والإسلامي المشترك تشارك في وضعها كافة الدول المعنية، وتأسيس اتفاقيات التكامل على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة.

٣. ضرورة العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية، وتنويع الإنتاج، والتوجه نحو الصناعات التحويلية بدلاً من التخصص في إنتاج المواد الأولية، وكذلك العمل على تمتع الجهاز الإنتاجي وعناصر الإنتاج بالمرونة الكافية التي تسمح لها بسرعة الاستفادة من المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي، وحث الدول الأعضاء على استثمار مدخراتها داخل منطقة التكامل.

٤. ضرورة قيام المؤسسات المعنية بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بدور هام في اقناع قادة هذه الدول بأهمية التكامل الاقتصادي، والحد من الخلافات السياسية، وتقديم مبادرات تتضمن حقوق وواجبات واضحة على جميع الأطراف.

٥. ضرورة تأسيس اتفاقيات التكامل على أسس موضوعية وأهداف واضحة، وتحديد حقوق وواجبات جميع الأطراف، وهذا يتطلب العمل على توافر البيانات والإحصاءات والمعلومات على وجه دقيق، بالإضافة إلى خلق دور لمؤسسات القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في دعم وتحفيز التكامل الاقتصادي بين الدول.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٠١٥-٢٠١٦م التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، التقرير الثاني والعشرون، أبريل ٢٠١٥.
٢. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية ٢٠١٩، التقرير السنوي السادس والعشرون، ٢٠١٩م.
٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٩، الكويت، ٢٠١٩.
٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢١، الكويت، ٢٠٢١.
٥. أحمد حمة فيروز، وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.
٦. أيمن صالح فاضل، السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول، مجلة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٤، عدد ١، ٥١٤٣٢ / ٢٠١١م.
٧. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير- بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣م.
٨. بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٩م.
٩. تقي عبد سالم، مستقبل التجارة البينية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٨، ٢٠١١م.
١٠. توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، الوظيفة الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الأفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بن غازي، ليبيا، العدد ٣٣، ٢٠١٧م.
١١. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، المادة الثانية.

١٢. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، المادة الثامنة.
١٣. جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد ٥، ٢٠٠٨.
١٤. حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية، مجلة كلية الأداب، جامعة بغداد، العراق، العدد ٩٩، ٢٠١٢م.
١٥. حنيش الحاج، التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر التنظيري والعائق الميداني، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مصباح ورقلة، الجزائر، عدد ١٠، ٢٠١٢م.
١٦. خضير عباس الندوي، السوق الخليجية المشتركة المقدمات- الواقع - آفاق المستقبل، مجلة آراء حول الخليج، تاريخ الاطلاع: ٢٠/٦/٢٠٢١م، على الرابط:
<http://araa.sa/index.php?view=article&id=3565:2015-11-02-09-55>
١٧. خديجة بلحواني، واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية - دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر، م ٩، ع ١، ٢٠٢١.
١٨. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ٢٠٠٦م.
١٩. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة؛ مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، ج ٢، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط ١، ٢٠٠٢م.
٢٠. رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح، القمة الاقتصادية العربية، الكويت، يناير ٢٠٠٩م.
٢١. زهيرة عبد الحميد معربه، نتائج الأزمة المالية العالمية وأثارها على الدول الإسلامية وأهمية التعاون بينها، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، كلية التجارة بنات بالتعاون مع مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٨، ٢٩ إبريل ٢٠١٠.
٢٢. سعاد يحيى، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير- بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣م.

٢٣. سلوى فؤاد صابر، الأزمة المالية العالمية ودور التكامل الاقتصادي العربي في مواجهتها، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، كلية التجارة بنات بالتعاون مع مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٨، ٢٩ إبريل ٢٠١٠.
٢٤. شعبان فهمي عبدالعزيز، التكامل الاقتصادي ودوره في كفاءة تخصيص موارد الأمة الإسلامية مع التطبيق على دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ورقة عمل، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، كلية التجارة بنات بالتعاون مع مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٨، ٢٩ إبريل ٢٠١٠.
٢٥. صندوق النقد العربي، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٢م.
٢٦. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.
٢٧. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٠، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.
٢٨. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
٢٩. عائشة إبراهيم عبيد، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٧م.
٣٠. عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، العدد ٥، ٢٠٠٨م.
٣١. عبدالرحمن رواج، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣م.
٣٢. عبدالكريم محمد عبانة، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٢م.
٣٣. عبدالمالك بضياف، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته، مجلة كلية العلوم الإسلامية، م ٨، ع ١، ٢٠١٤.
٣٤. عبدالمحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن، ٢٠١٢م.

٣٥. عبير فرحات على، التكامل الاقتصادي العربي بين الدول الإسلامية ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ١٦، د.ت.
٣٦. علاء بسيوني عبدالرؤف، دور الوقف في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على مصر، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٤م.
٣٧. غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٥م.
٣٨. فتيحة ونوغي، فريدة لرقط، التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي الغربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ٨- ٩ مايو ٢٠١٤م.
٣٩. فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة، منتدى الحوار المتمدن، عدد ٢٦٦٦، بتاريخ: ٢٠٠٩/٦/٣م، على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879>
٤٠. فوزية إبراهيم محمد، آليات لتكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
٤١. كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٤م.
٤٢. مجلة الرائد العربي، نص اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، المادة الأولى، العدد ٢٤، أكتوبر ١٩٦٢م. متاح، تاريخ الاطلاع، ٢٠٢١/٥/١٥م، على الرابط:
<http://al-hakawati.net/arabic/civilizations/raedindexc14.asp>
٤٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩، بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٧.
٤٤. مجلس التعاون الخليجي، الشؤون الاقتصادية، الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، متاح، د.ت.

٤٥. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، مشاكل انتقال بين الدول العربية بخاصة السوق العربية المشتركة، عمان، ١٩٨٢م.
٤٦. محمد زكى شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، د ت.
٤٧. محيا على زيتون، التعاون الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ورقة عمل، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، كلية التجارة بنات بالتعاون مع مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٨، ٢٩ إبريل ٢٠١٠.
٤٨. مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٥، ٢٠٠٩م.
٤٩. موقع البنك الدولي مؤشرات التنمية، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢١/١/١٥، على الرابط:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.HI.ZS>
٥٠. موقع الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، الاتفاقيات التجارية - مصر، القاهرة، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٢ / ١ / ١٥، على الرابط:
<https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/Pages/Trade-Agreements.aspx>
٥١. نصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٩٨٥م.
٥٢. نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، سلسلة دراسات تنموية، العدد (٥٠)، يناير ٢٠١٦.
٥٣. نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، كلية العلوم والسياسة والإعلام، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٠م.
٥٤. وكالة الأنباء القطرية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الهيكل التنظيمي للمجلس، متاح، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٦/١٥م، على الرابط:
http://www.qna.org.qa/Portals/0/Public/GCC_ROUND-TABLE.pdf
٥٥. يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية الأبعاد والنتائج، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان، ١٤ - ١٥ أكتوبر ١٩٨٩م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2021, Investing in Sustainable Recovery, United Nations, Geneva, 2021.
2. Liviu C. Andrei, The Economic Integration: Concept and End of Process, *Theoretical and Applied Economics*, Volume XIX (2012), No. 10(575), pp. 55-70.
3. Etem Karakaya, Andrew Cooke, Economic Integration: An Overview of the Theoretical and Empirical Literature, Department of of Economics and Politics Discussion Papers in Applied Economics and Policy, No.2, 2002.
4. Bela Balassa, Types of Economic Integration, Reprinted from Economic Integration: Worldwide, World Bank Reprint Series: Number Sixty-nine, International Economic Association (1976).
5. European Commission, The EU customs union: protecting people and facilitating trade, Publications Office, of the European Union, Luxembourg: 2014.
6. Gabriele Orcalli, MERCOSUR common market building: armonization and (or) mutual recognition of rules, Cuadernos de Política Exterior Argentina (Nueva Época), 128, 2018.
7. Marek Dabrowski, The Economic and Monetary Union: Past, Present and Future, Case Reports, *Center for Social and Economic Research*, Warsaw, 2019.
8. CFI Education Inc, Common Market, 2021, last visit: 8/8/2022, retrieved from:
<https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/common-market/>

ملحق رقم (1)

تطور نسبة الصادرات والواردات العربية إلى الصادرات والواردات العالمية،
ونسب الصادرات والواردات العربية إلى إجمالي الصادرات والواردات العربية (%)

نسبة الواردات البيئية إلى الواردات العربية الإجمالية	نسبة الصادرات البيئية إلى الصادرات العربية الإجمالية	نسبة واردات العالم العربي إلى الواردات العالم	نسبة صادرات العالم العربي إلى صادرات العالم	
--	--	٤	٣,٩٩	١٩٩٠
--	--	٣,٨٦	٣,٢٧	١٩٩١
--	--	٣,٥٢	٣,١٨	١٩٩٢
--	--	٣,٥٨	٣,٠٩	١٩٩٣
--	--	٢,٩٨	٢,٨٢	١٩٩٤
--	--	٢,٧٨	٢,٧١	١٩٩٥
٩,٠	٨,٣	٢,٧٨	٢,٩٧	١٩٩٦
٩,١	٨,٨	٢,٨٩	٣,١٩	١٩٩٧
٨,٦	٩,٩	٢,٩٣	٢,٦٠	١٩٩٨
٩,٤	٨,٣	٢,٩٣	٣,١٨	١٩٩٩
١٠,٥	٦,٢	٢,٨٧	٣,٩٧	٢٠٠٠
١٠,٦	٧,٣	٢,٩٥	٣,٦٢	٢٠٠١
١١,٨	٨,٥	٢,٩٣	٣,٥٧	٢٠٠٢
١٠,٧	٨,٤	٢,٨٩	٣,٧٢	٢٠٠٣
١٠,٨	٨,٧	٣,٠٨	٤,٠٧	٢٠٠٤
١٢,٤	٧,٧	٣,٣٣	٤,٨٣	٢٠٠٥
١٣,٣	٨,٥	٣,٤٥	٥,١٢	٢٠٠٦
١٢,١	٨,٩	٣,٨٨	٥,١٣	٢٠٠٧
١٣,٣	٨,٩	٤,٣٨	٦,٠١	٢٠٠٨
١٢,١	١١,٩	٤,٨٩	٥,٢٢	٢٠٠٩
١٢,٧	١٠,٨	٤,٣١	٥,٤٤	٢٠١٠
١٣,٣	٨,٦	٤,١٤	٦,٠٢	٢٠١١
١٣,٠	٨,٤	٤,٦٠	٦,٧١	٢٠١٢
١٣,٦	٨,٧	٤,٧٦	٦,٤٦	٢٠١٣
١٣,٥	٩,٧	٤,٩٣	٦,٠٠	٢٠١٤
١٣,٠	١٢,٠	٥,١١	٤,٩٤	٢٠١٥
١٣,٠	١٢,٨	٤,٧٠	٤,٩٠	٢٠١٦
١٣,١	١١,٩	٤,٤٠	٥,١٠	٢٠١٧
١٣,٨	١٠,٣	٤,١٠	٥,٦٠	٢٠١٨
١٣,١	١١	٤,٤٠	٥,٣٠	٢٠١٩
١٢,٤	١٢,٩	٤,١٠	٤,٢٠	٢٠٢٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات:

- البنك الدولي مؤشرات التنمية، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢١/١/١٥، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.HI.ZS>

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة (٢٠٠٠-٢٠٢١).